خطب سياسية واجتماعية

— ١ —

أيها السادة [١] :

إذا كان حل المسألة المصرية ، أو استقلال مصر ، أمراً أوربيًّا محضاً كما قال لورد كرومر ، فلا شك عندي في أن جميع الأعمال التحضيرية التي تؤدي حتماً إلى الاستقلال هي بيد المصريين ومن أعمالهم الذاتيَّة التي لا دخل لأوربا فيها . المصريون هم الذين يقومون بتعليم أنفسهم وترقية احوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ثم لايكون من عمل أوربا بعد إلا الاعتراف لهم بالاستقلال . المصريون يقومون بوضع المقدمات المنتجة للاستقلال ، وأوربا تعترف بذلك الاستقلال . فعمل أوربا لنا لا يمكن أن ينتظر مطلقاً قبل أن نفرغ نحن من القيام بواجبنا الوطني الأقدس ، الذي هو استجماع كل الأسباب المؤدية للاستقلال .

غير اننا في الماضي قد أخطأنا في تقدير الواجب علينا وألقينا مسؤولية العمل لاستقلال مصر عن عاتقنا إلى عاتق غيرنا . فعلقنا آمالنا في أول الأمر بالاستانة ، أي بحكومة جلالة السلطان صاحبة السيادة علينا ، وبقينا ننتظر نتائج ما يعمله لنا الأتراك . فلم ننل من وراء ذلك شيئاً حتى أن الانكليز أنفسهم قد عرضوا شروط الجلاء سنة ١٨٨٧ وحفظوا لأنفسهم امتياز الدخول في مصر إذا جرى فيها من الحوادث ما يدعو لدخول دولة أجنبية . ولكن فرنسا التي لم تكن تُطفأ نار مطامعها في مصر إلى ذلك الحين ، ولم تكن خسة الأعوام

(١) خطبة ألقيت في نادي حزب الامة بسراي البارودي وكانت بشارع غيط العدة بجوار باب الخلق ونشرت بعدد الجريدة رقم ٣٦٢ الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٨ . بعنوان « الحالة الحاضرة »

التي مرت على الاحتلال كافية لجعلها تنسى أسفها على عدم مشاركة الانكليز في الدخول إلى الاسكندرية ، والتي كانت صاحبة النفوذ الأول في مصر قبل الثورة والتي تعرف أن حصول انكلترا على امتياز في مصر من شأنه أن يقضي على نفوذها فيها — قد زينت للباب العالي عدم قبول الشروط الموضوعة للجلاء ، فظلت المسألة على ما كانت عليه . أنسنا وقتئذٍ من غيرة فرنسا الظاهرة على مصالحنا وطمعنا في مساعدتها إيانا على نيل استقلالنا ، فولى جماعة منا وجوههم شطر باريس وما جنينا من وراء ذلك إلا وعوداً من بعض النواب الفرنساويين قد ذهبت بها الأيام . غير أن حبل الرجاء ما زال معلقاً بحكومة فرنسا حتى قطعه نهائيًّا الاتفاق الفرنساوي الانكليزي سنة ١٩٠٤ ، عند ذلك تقطعت بنا الأسباب ، ولم نشأ أن نقصر مجهوداتنا على العمل لاستقلالنا في داخل بلادنا ، بل تطوَّح بعضنا الى لوندره ، وصرْنا نعلق الآمال في نيل الحكومة الذاتيَّة والاستقلال النوعي ، مرة على وزارة الأحرار وأخرى على أعضاء البرلمان ، وثالثة على حسن الشهادة في حقنا من المعتمد البريطاني في مصر .

توا كلنا وتوكلنا في استرداد حريتنا القومية على جاذبية المعتمد البريطاني أو على أخلاقه الشخصية وعظم تأثيره في وزارة أمته ، كما تتوكل الرعية الضعيفة في إقامة العدل بينها على الأخلاق الشخصية لملكها المستبد . ونحن في هذا لم نلحظ انه إذا كانت تركيا وفرنسا لم تعملا شيئاً لاستقلالنا ، فان انكلترا التي ما احتلت بلادنا إلاّ لمصلحتها — هي للعمل لمصلحتنا أبعد كثيراً من تركيا وفرنسا . وصرنا نعلق الأمل بمعتمد جديد يجيء فيشهد لنا لا علينا ، ويوفي بعهود أمته في انالتنا الحكم الدستوري تدريجاً ويمحو سوء التفاهم ، وبالجملة كان يؤمل كثير منا أن هذا المعتمد الجديد مبعوث وزارة الاحرار الجديدة ، سيحمل لنا من بلاده ما يستطيع نقله من حرية قومه . وينقل الينا هيكلاً من هياكل الدستور . ويربط بحذقه وحسن نيته ثقة أوروبا المالية بنا ثقة أكيدة يفيض منها الذهب ، وتسعد بها البلاد . كل ذلك كنا نعتبره المقابل لمطالبنا المجردة !! مضحكات مبكيات !!

أجل كان اللورد كرومر يسير في سياسته على ضرب من الاستئثار بالسلطة تقتضيه مصلحة الاستعمار : إنماء في الحركة الاقتصادية يأمن به الأوربيون على مصالحهم فلا يحركون ساكناً في المسألة المصرية ، وضغط شديد على التعليم في مدارس الحكومة وايقافه عند حدٍّ يضمن عدم نبوغ أبناء المصريين وتقدمهم في العلم ، واعتبار الموظف المصري دائماً آلة في يد الموظف الانكليزي حتى يفقد البقية الباقية من ملكة الحكم ، وليستوي في العبودية أمام الانكليز الرفيع والوضيع والموظف وغيره ، واعتبار الامة برجالها كمية عاطلة عمياء لا تبصر مرئيًّا ولا تعترف بجميل ، وإذاعة الاخبار عن تعصب المصريين واضطرابهم في

جميع أرجاء العالم حتى يبرر تصرفه في مصر على ما يشاء . تلك هي سياسة اللورد التي يكون من جرّائها القضاء على كل رجاء مصري في الاستقلال .

جاء السير إلدون غورست[١] تستقبله الامة بما ذكرنا من الآمال في تغيير سياسة سلفه تغييراً جوهرياً . وها هوذا قد أقام بين ظهرانينا عاماً كاملاً تفشت في خلاله الازمة المالية تفشياً هائلاً ، فلم يشأ أن يمد يده لمساعدة الامة بأية صورة من الصور ، رغماً من إلحاح جميع طبقات الامة . ثم رمانا آخر العام بتقرير يبين فيه سياسته فلم نجد مخالفة مطلقاً بينها وبين سياسة سلفه، بل كأنّ تقريره وتقرير سلفه مكتوبان بقلم واحد . نعم يوجد بين سياستهما فرق واحد هو اتفاق بينه وبين صاحب السلطة الشرعية[٢] على صورة لم نعهد لها مثيلاً في أيام سلفه . وقد أيده بما ذكره في تقريره إذ يقول :

« ومهما يكن قد تمّ من الأعمال الحسنة ، فالفضل للخديو ونظاره على معونتهم الصادرة من صميم الفؤاد ، واتفاقهم على العمل بالوئام والاخلاص مع البريطانيين الموظفين في الحكومة المصرية »

هذا هو كل الفرق بين السياستين . ولكن ماذا نجني نحن الأمة من هذا الوفاق ؟ لم نجن شيئاً مطلقاً ! بل قد يثقل على نفوسنا أن نحتمل أن أميرنا يكون موضوعاً لمدح أو غيره في تقرير قنصل حكومة محتلة بالفعل لا بالقانون . خصوصاً انه ليس من البعيد أن يظن الناس بحق أن الأمير راضٍ تمام الرضى عن سياسة هذا المعتمد الجديد الذي يقضي فيها على كل أمل في الاستقلال . ولم يظهر له عمل الى الآن من الأعمال التي من شأنها ترقية حال البلاد من أي نوع من أنواع الرقي . نعم ان مدته لا تزال قصيرة ، ولكن تقريره يدل على نية إبقاء الحال على ما هي عليه . حال على أسوأ ما تكون عليها بلد من البلاد التي تطمع بحق في الاستقلال .

كنا قطعنا الأمل من المعتمد القديم ، وليس عندنا الآن أدنى دليل يدل على أن المعتمد الجديد يترك محلاً لثقتنا في انتقال نظاماتنا الى حال أحسن .

رأيتم ان الانكليز هم الانكليز . وأن السير إلدون غورست مع اتفاقه مع السلطة الشرعية أشد خطراً علينا من اللورد كرومر باختلافه معها . فعلى من يكون اعتمادنا في بلوغ الاستقلال ؟

على أنفسنا ، على أعمالنا ، على تضامننا ، على أن تكون أمتنا كما قال صولون[٣] : « خير

(١) المعتمد البريطاني الثاني بعد كرومر وكان رجلا ضعيف الرأي خامل الذكر (٢) الخديو
(٣) Solon سياسي أثيني قديم

الأمم أمة يتأثر فيها جميع الأفراد للاهانة التي تقع على واحد منهم » . يطالب جميعهم على السواء بتعويض الاهانة بنفس الحِدَّة التي يطالب بها من وقعت عليه شخصيًّا .

تلك هي الأمة المتضامنة الأفراد التي يدخر لها المستقبل السعادة القومية عاجلاً أو آجلاً .

من أجل أن يكون عملنا مفيداً لبلادنا ، يجب علينا أن نتفق بادىء الأمر في النظر الى حالتنا الراهنة وتقديرها تقديراً حقيقيًّا لا مبالغاً فيه ولا متجاوزاً في الحكم عليه . حدَّ الحقيقة ولو كانت مُرَّة تؤلم عواطفنا . فإنَّا اذا لم نحتمل مرارة الحقيقة التي تظهر لنا النقص الذي يجب علينا سده ، لا يمكننا أن نحتمل المشاق التي تعرض لنا في سبيل استقلال بلادنا .

هنا يجمل بي أن أقول إن بعض الناس يخطىء كثيراً في هذه الحقيقة ويظنون أن اشهارنا لنقص اجتماعي أو سياسي أو تصدينا لنشر تصرُّفٍ منتقدٍ صدر من سلطة أهلية ، كل ذلك يقيم علينا الحجة بأننا غير أهل للحكومة الذاتية . ولكنهم نسوا أن ستر عيوب الأمة عنها ، إقرار لها على ما هي عليه من التأخر وصرفٌ لها عن اصلاح ذاتها . وذلك هو الذي جَرَّ علينا الى الآن أسوأ النتائج .

فالواجب علينا تلقاء يأسنا من كل مساعدة خارجية عنا ، أن نقف تمام الوقوف على حالتنا الحاضرة بجميع أنواعها سياسية واجتماعية واقتصادية .

حالتنا السياسية

كان يجب أن يكون الفرق بين حكومة محمد علي باشا وحكومة عمو الخديو ، كالفرق بين مبادىء الربع الأول من القرن الماضي وبين المبادىء الحالية للقرن العشرين . كان لحكومة محمد علي باشا شبيهات في الحكومات الأوربية المتمدنة وقتئذٍ ، ولكن حكومتنا الحالية ليس بينها وبين حكومات أوربا حتى الصغيرة منها شبهٌ ما .

كان يجب أن يكون الفرق بين حال أمتنا في عهد محمد علي باشا وبينها الآن ، كالفرق بين جهلها وفقرها في ذلك العهد ، وبين معارفها وثروتها اليوم ، ولكن أمتنا لا تزال تحفظ شبهاً كبيراً من صورتها في أوائل القرن الماضي فيما يتعلق بحالها السياسية

لا أنكر أن حكومة اليوم فيها نظامات قضائية ونظامات ادارية ، ولا أن أمتنا اليوم فيها أناس متعلمون ، ولكن الحكومة والأمة لا تزالان تحفظان من صورتهما القديمة أسوأ العلاقات بين الحاكم والمحكوم . تحفظان مبدأ الاستبداد . استبدادٌ بالرأي من جانب الحكومة ، وطاعةٌ عمياء من جانب الأمة . فما أشبهنا اليوم بنا أيام الظلمات الأولى .

من القضايا المسلمة أن شكل الحكومة ينم دائماً على مبلغ الأمة من درجات الأخلاق ،

عاليها وسافلها . لأن الحكومة ليست في الحقيقة الاّ عرضاً من أعراض الأمة ، فكيفما تكون الأمة تكون حكومتها .

فهل بقيت أمتنا على ما كانت عليه من أخلاق الذل من أوائل القرن الماضي الى الآن ، حتى تمكنت المبادىء الاستبدادية من النموّ والبقاء فيها ؟ وهل يكون الفرق بين مصر الأمية وبين مصر المتعلمة ، فرقاً قليلاً جدًّا ، بحيث أن المبادىء الاستبدادية لا تزال تجد من نفوسنا أبواباً مفتوحة لقبولها واسكانها في القلوب مسكناً مباركاً حتى بقيت حكومتنا استبدادية لا أثر فيها لسلطة الأمة ولا ظلّ فيها للدستور ؟

أيها السادة — ليس العلم بخواص الأجسام وتصريف الماء ومقاومة المواد وفقه القوانين ، هو كل مقومات الأمم ، وليس هو الموجد للأخلاق العامة التي يكون من نتائجها الثقة المتبادلة بين الرجل والرجل ، والتضامن بين العامل والعامل ، ونصرة الحق والشجاعة الأدبية في إبداء الرأي والاستقلال الذاتي الذي يجعل الحر يأبى أن يكون عبداً للسلطة مهما كانت قدرتها على نفسه وعلى ماله . تلك الصفات التي هي من أركان الاستقلال العام .

لكي يمكننا الحكم على أن تلك الصفات العالية هي الغالبة في الأمة ، يجب علينا أن نرقب عن كثب ميول الرأي العام فيها . ولا شيء يوقفنا على ميول الرأي العام إلاّ الجرائد .

الرأي العام والجرائد

الجرائد مرآة الرأي العام تظهر عليها صورته المضبوطة . يظهر عليها شكله ولونه ، بل هي مقياس درجات الأخلاق ومظهر المعلومات في الأمة . ترى فيها المطامع التي تنحجب في أدمغة الأفراد والعواطف التي تنطوي في الصدور . فما أصدق هذه المرآة الصحافية في تحصيل صورة الرأي العام . فان رأيت جرائد الأمة تتجنب الانتقاد على أعمال سلطة من السلطات ، أو تخشى عظيماً من العظماء أو تتخبط في الآراء السياسية على غير هدى من العلم ، أو تكون مريضة الذوق في طعوم الحوادث ، فاحكم بأن الرأي العام لا يزال يحسب للسلطة حساباً لا يتفق معه حب الاستقلال الذاتي حبًّا كاملاً مستأثراً بجميع حواس الأمة وملكاتها على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام .

من ينظر الى الرأي العام في زمن محمد علي باشا يجد أنه كان متجانس الأجزاء متماسك الجسم . مركزه كاذب حقيقة . إلاّ أنه كان قويًّا في خطته وكانت محكمته نافذة الأحكام . يخيل لي أن أول مادة صُدِّر بها قانونها هي هذه المادة أو ما في معناها :

ابتسموا لك عن استهزاء وإن رضوا بالدخول مدّوا اليك يداً فاترة النشاط ، ما اعتادت أن تبسط إلاّ الى منفعة شخصية . أولئك هم يظنون أن هـذه الحركة صناعية صرفة . وان القائمين بها انما هم يقلدون أبناء الأمم المتمدنة وأن أمتنا بعيدة عن هذه الحركة بعد ما بين الساكن والمتحرك . إن هؤلاء يكادون ينكرون قوانين الارتقـاء الطبيعي التي تسير عليها الظواهر الاجتماعية كما تسير عليها الظواهر الطبيعية ، ويكادون يظنون أن أمة غفلت عن الاشتغال بسياستها يوماً ، يجب أن تغفل دهراً ، أو أن تغفل الى الأبد . خطأ على خطأ . ألا يعرف هؤلاء الفرق بين الحركة الصناعية وبين الحركة الطبيعية ؟

ألا يعرفون أن الطبيعة لا تسمح لشيء بالبقاء فيها الاّ اذا كان منها . إليكم دليلاً حسيًّا على أن هذه الحركة طبيعية ، «حزب الأمة» . هذا الحزب تألف من سراة البلاد وأعيانها وطائفة غير قليلة من كتّابها وأذكيائها المطالبة لأمتهم بحقوقها والعمل لرقيها وسعادتها . وإن كنت لا أنكر أن سيرهم في ذلك كان بطيئاً وأن عملهم بالنسبة لما يطلب منهم قليل نظراً لما صادفوه في سبيلهم من العقبات المعروفة ، إلاّ انهم لم يهنوا أمام السلطات ، بل زادوا تشدداً في مبدئهم وتقدماً الى غرضهم . فلو كانت هذه الحركة صناعية لكان قد فشل أعضاء هذا الحزب في اجتماعهم وتقوّضت أركان أملهم في بلوغ الغاية التي اليها يقصدون .

أكثر من هؤلاء اليائسين بعداً عن الحق ، أولئك الذين يقولون إن هذه الحركة الجديدة هي مظهر من مظاهر التعصب الديني أو البانسلامسم (١) . ولكن هؤلاء يعلمون كما نعلم أن المصريين أبعد الناس عن هذه التهم وأبرأهم منها . وانما هم يشيعون ذلك كلما احتاجوا الى صرف أنظار أوربا عما يجري في مصر من التصرفات الانكليزية . وقد كنا ظننا أن هذه التهمة قد رحلت عنا برحيل جناب اللورد كرومر ، فاذا بها تتجدّد على نغمة أخف من الاولى على لسان وزير الحربية الانكليزية في مجلس النواب في الشهر الماضي .

انهم يريدون بهذه التهمة أن يحولوا بيننا وبين جاذبية الأحرار الأوربيين ويخلعوا بها قلوب الأجانب أصحاب المنافع في مصر . وبهذه الطريقة يعزلوننا عن كل مدد سياسي ومالي ، حتى تزول كل رقابة على تصرفاتهم في مصر . عبثاً تجادل اصحاب الأغراض . ولكننا نصرّح بأن المصريين يحفظون في قلوبهم للنزلاء الأوربيين في مصر كل محبة ويعلمون أن وجودهم فيهـا من أكبر ينابيع الخير والثروة على البـلاد . نعم ان اختلاط العنصر الأهلي

(١) Pan-islamism أي الجامعة الاسلامية ، وقد كثر الكلام فيها حيناً وروج لهذه الدعوى المستعمرون وبادى بوجودها غير من صنائعهم من المصريين ، ليكون طريقهم الى اتهامنا بالعصبية الدينية .

والعنصر الأجنبي في مصر ليس على نسبة ما بينهما من المنافع المشتركة الكبيرة ، ولكن ذلك يجيء من جهة الأجانب لا من جهة المصريين . فان امتيازات الاجانب واختلاف عاداتهم العائلية عن عادات المصريين في الحجاب[1] ، يجعل الأجانب لا يرغبون كثيراً في الاختلاط التام المنشود . الاختلاط الذي كان يجب أن تستتبعه علاقات المعاملة اليومية بين الفريقين .

ولاشك عندي في أن التهم التي يتهمنا بها الساسة الانكليز من انحطاط الصفات عن المستوى اللازم لكسب الحكومة الذاتية والتعصب الديني وكره الاجانب : الخ . كل ذلك ليقنعوا أمتهم والعالم الأوروبي ، وليحاولوا اقناعنا نحن أيضاً ، باستحالة إجابة مطالبنا فيما يختص بالحكم الذاتي — انهم ليحسون بضعف حجتهم فيقولون « ومع ذلك فانا نعطيه تدريجاً » . قولٌ حسن لو صدقت السياسة وابتدأوا في تدريجنا اليه . ولكنهم لم يفعلوا إلاّ نقيض ذلك .

النظامات

دونكم نظامات سنة ١٨٨٣ وما كان ينويه الشارع المصري وقتئذ من ترقية الأمة تدريجيًّا ، ودونكم نظامات اليوم . اسمحوا لي أن أعرض لكم صورة النظامين لتروا أنفسكم بأنا نتأخر في روح التشريع وفي تنفيذ القوانين عوضاً عن ان نتقدم ، كما هم يعدوننا كل يوم .

إن قوانين سنة ١٨٨٣ تحصر السلطة دائماً في شخص الجناب العالي ووزرائه ، إلاّ أنها كانت مع ذلك ترمي إلى تنفيذ أربع قواعد معقولة يؤدي تنفيذها بالزمان إلى الحكومة الدستورية وهي على ما رأيت بالاستقراء !

١ — ليس للاحتلال سلطة على الناظر في نظارته .

٢ — كل سلطة تؤخذ من الحاكم الاداري إلى الحاكم القضائي هي كسب للأمة .

٣ — كل ضمانة تعطى للحاكم القضائي هي تقدم نحو الحرية والاستقلال .

٤ — كل توسيع في منطقة الانتخابات هو ظفر وتقدم نحو الحكومة الذاتيّة .

بناءً على هذه القواعد كان كل ناظر عاملاً حقيقة لا حكماً ، غير مشارك في أعمال نظارته

---

(١) امتيازات الاجانب امتيازات منحت لهم ضعفاً من حكوماتنا السالفة وألفيت بمعاهدة مونترو . أما الحجاب في ذلك الوقت فكان من الشدة بحيث رمى قاسم بك أمين بالمروق من الدين لانه قال بتحرير المرأة ورفع ذلك الحجاب . واليوم نرى المحجبات ندف تحجب كأنهن آثاراً قديمة من عصر بائد .

ولا راضخ إلاّ للقانون الأصلي في تشكيل الوزارة وسقوطها — أخذت أغلب اختصاصات الحكام الاداريين إلى القضاة — أحيط القضاة جميعاً بضمانة عدم العزل وعدم النقل وعدم الرضوخ إلاّ إلى القانون — كان العمدة يعين بانتخاب الأهالي ومحض إرادتهم .

لو نفذت كل هذه القواعد التي كانت روحاً للتشريع بالضبط وحسن النية ، لكنا قد وصلنا اليوم إلى الحكم الذاتي المطلوب .

ولكن كل وزير مصري قد رُمِيَ في نظارته بمستشار، عُيِّن ليستشار وليس له من التنفيذ شيء ، فاذا هو في العمل كل شيء . والناظر مهما كان علمه ومهما صحت رغبته أمام هذا المستشار المدرَّع بقوة الاحتلال ليس إلاّ مرءوساً ، رضي الناظر بهذا الاعتداء أو لم يرض . فالنتيجة دائماً أن الاحتلال يكتب شيئاً وينفذ غيره .

حميت ضمانة القضاة الابتدائيين وضربت عليهم المراقبة الشائنة بكرامة القاضي . رضي القضاة أو لم يرضوا ، فالنتيجة تقهقر في التشريع .

جعل للحكام الاداريين إشراف على التحقيق الجنائي . وجعل لنظارة الحقانية حق نقل قضاة الاستئناف في المحاكم الجنائية . رضوا أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء .

جعل انتخاب العمد ، عمد البلاد (واسمهم كاف في اظهار أهميتهم) بمحض إرادة الداخلية بوساطة لجنة إدارية . وأصبحوا يعاقبون على الاهمال بالحبس . رضي العمد والامة أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر الى الوراء

على ذلك يظهر لكم بالعيان أننا في جميع نظاماتنا الحكومية نتقهقر الى الوراء . ولا شيء عندنا من ذلك يسير الى الامام حتى ولا الوعود . فان وعودهم ان لم تكن تتقهقر كثيراً عن أزمان غلادستون[1] فانها على الأقل ثابتة في مستوٍ واحد، ولا فرق إلاّ في كيفية أدائها.

***

قال اللورد دوفرين « إن الحكومة الذاتية المحلية أحسن إعْدَادٍ وأصلح ملاقاة لما يقرب من النظام الدستوري » . قاعدة حسنة مقبولة ووعدٌ ينمي الرجاء . كرَّرها اللورد كرومر . وقال بها السير إلدون غورست في تقريره الأخير .

وقد رأيتم أن العنصر الوطني في الحكومة ينزل عن السلطة شيئاً فشيئاً ، والعنصر الانكليزي يأخذ السلطة شيئاً فشيئاً ، والنظام البيروقراطي الذي تسير عليه الحكومة الآن

(١) رئيس وزراء انجلترا في اوائل الاحتلال ومن الذين قطعوا الوعود بالجلاء بل قال بعد اعتزال الوزارة انه يعتقد ان زمن الجلاء حان منذ زمن بعيد .

يميل إلى تركيز السلطة أو حصرها في شخص الرئيس الانكليزي دون الأهلي . ولو علمتم ما للقضاة الانكليز في المحاكم الأهلية من الرقابة على زملائهم المصريين والأثر في مستقبلهم ، وأضفتم ذلك الى ما ذكرته لكم من تأخر التشريع في روحه وفي تنفيذه ببعض أمثلة ، لعلمتم أن تخفيف المراقبة عن بعض المديرين لا يجيء بالنتيجة المقصودة من تشجيع العنصر الوطني وتعويده الاستقلال وملكة الحكم . هل بعد ذلك يصح القول بأن الادارة الانكليزية تسير على ما وضعه اللورد دوفرين من المبادىء لإنالة المصريين الحكم الذاتي والدستور بالزمان ؟

قال السير إلدون غورست : « ان نظام الامتيازات الأجنبية أصبح لا يطابق الدرجة التي بلغتها الحضارة في مصر »[1] قول حق لا شبهة فيه . ولكن اذا كانت حضارة الأمة بلغت مبلغاً لا يجوز أن يكون فيها طبقات ممتازة ، فكيف يسوغ أن تبقى فيها حكومة استبدادية بكل معاني الكلمة ومن كل وجه ؟

سَلْبُ نفوذ الحكام الوطنيين بقوة الاحتلال وغَصْبُ حقوق الأمة بقوة الاحتلال : كل ذلك يكون منطبقاً على تقدم مصر في الحضارة — في نظر السير الدون غورست ، ولكن الامتيازات الأجنبية هي وحدها التي لا تنطبق على حضارة مصر !!!

***

مهما يكن من القرائن التي تحدّث بها السير غورست لإثبات دعواه من أن مصر بعيدة جدًّا عن الدستور ، فلقد ألزم نفسه الحجة بأنها قد تقدّمت في المدنية الى حدّ أنه أصبح من المحرّم أن توجد فيها طبقة أوروبية ممتازة . ولاشك في أن الميل الى التسوية بين المصريين وبين النزلاء الاوروبيين في المعاملات والقوانين ، يقتضي بطبيعة الحال أن المصريين يستحقون الدستور أو الدستور الناقص على الأقل ، ونعني به توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، اللهمّ إلاّ أن نكون نحن أنفسنا لا نميل الى الدستور أو التوسع في الحكم الذاتي كما رواه عنا المعتمد البريطاني . وليتني أدري من هي تلك الطبقة التي تميل الى عدم التوسع في الحكم الذاتي بعد أن بحّ صوت الجرائد بطلب الدستور وقررته الجمعية العمومية مرتين . نعم طلبنا الدستور بطريقة تدريجية متواضعة على قاعدة انه لا يمس صوالح النزلاء

(١) قيل هذا الكلام في سنة ١٩٠٨ ، ولم تلغ الامتيازات إلا بمعاهدة « مونترو » ولم يكن الانجليز صادقين في هذا الكلام ، وانما كانوا يهددون به دول أوربا كلما أرادوا أن يعززوا احتلالهم لمصر ، تنفيذاً لسياستهم الاستعمارية .

الاوروبيين ولا امتيازاتهم فقابلته حكومتنا بالرفض [١] .

قدّمنا لها مشروعاً لتوسيع اختصاص مجالس المديريات [٢] وسعينا بكل ما في استطاعتنا من طرق الإقناع لدى الوزارة فأخذت الحكومة تمحو وتثبت من مشروعها الأول ، وأخرجته بعد ذلك خالياً من القاعدتين اللتين أسّسنا مشروعنا عليهما ، وهما وضع أساس سلطة الأمة ، وتمليك تلك المجالس الانتخابية إدارة التعليم الأهلي من غير قيدٍ ولا شرط .

وقد مضى على ذلك سبعة أشهر تقول الحكومة إنها تستشير أعيان البلاد والمديرين واللجنة المنتخبة من مجلس الشورى لتعديل القانون النظامي . الأناة في التقنين مطلوبة ، ولكن الحكومة التي تعدّل قانون الجنايات في يومين ، ثم تضع قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات بأسرها في أيام ، لا يمكن أن يفهم من تسويفها هذا إلاّ كسب الوقت وانتظار أن الرأي العام تبرد حدّته عليها وتفتر أعصابه المتوترة ، فتخرج قانون توسيع الاختصاص [٣] في فرصة مناسبة خالياً من كل توسيع جوهري

يؤكد هذا الفهم أن السير إلدون غورست مع علمه بالضرورة بأن حزب الأمة ومجلس شورى القوانين يحضّران مشروع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، قد قال في تقريره انه لا يسمح بأي توسيع جوهري !

فليس من السهل على ذي النظر الصحيح تلقاء تلك المغالطات وذلك التسويف والتعنت من جانب الحكومة والوعود المُخْلَفة — أن يحكم بأن في نية الانكليز حقيقة أن يعطونا من حقوقنا إلاّ وعوداً نتغذّى بها . وهيهات أن تكون الوعود هي كل ما نطمع فيه من الحكم الذاتي !

ولكن وزارتنا مع كل ذلك راضية بالوقوف في المركز الذي وجدت فيه من يوم تنصيبها ، لم تخط مع الرأي العام خطوة واحدة إلى الأمام : وإني مع ما أعلم من ذكاء كل منهم وقدرته على العمل وطهارته ، أجدني مضطرّاً إلى التصريح بأن الوزارة الحالية مع ماضيها الطويل في الاستسلام للسلطة ، لا يمكنها بعد ذلك أن تقوم بما تطالبه منها الحال الحاضرة من التقدم إلى الأمام . وعلى ذلك لا يمكنها أن تكون بمجموعها حائزة لثقة الأمة .

* * *

أيها السادة : تلك هي حالتنا السياسية . تلك هي الحال السيئة التي يجب علينا العمل

---

(١) هذه احدى نتائج الاحتلال الانجليزي : إذلال المصريين ومحاربتهم بالجاليات الاوربية التي استنزفت دماء هذا الشعب واستغلت موارد أرض الفراعنة لمصلحتهم دون المصريين . (٢) مشروع تقدم به حزب الامة للحكومة (٣) اختصاص مجالس المديريات .

على تغييرها بكل ما نستطيع بالطرق السلمية المدنية، أعني بها إنماء العواطف السياسية وتحسين الحال الاجتماعية والاقتصادية.

قلت لكم في صدد كلامي إن مهمتنا شاقة جدًّا وطويلة ، وان حالتنا الاستثنائية تقتضي مجهودات كثيرة كنا في غنى عن الكثير منها لولا هذا الاحتلال .

الاهتمام بالحال السياسية قد يكون فرض كفاية . ولكن حالتنا الحاضرة تجعل التفكير في تقدمنا السياسي فرض عين على كل منا .

نعم اصبح فرض عين على كل منا أن يعتقد بسلطة الأمة، وينشر حوله في دائرته ، واسعة كانت أو ضيقة، هذا الاعتقاد . وانه مما لا يحتاج فيه الى علم أو الى فلسفة ، بل هو أمر معروف هدى اليه الشرع الشريف وقضت به طبيعة التمدن الانساني . لا يتكلف الداعي اليه إلاّ أن يلفت نظر من حوله إلى أن رأي الجماعة فوق رأي الواحد . وأن قدرة الأمة فوق قدرة الحكومة بالضرورة . وأن الحكومة وكيلة للامة . وأن مقام الأمة فوق كل مقام . هذا الاعتقاد اذا جعله كل منا إيمانه السياسي وطبقه على الحوادث التي تقع أمام عينيه صباح مساء ، وعلى كل تصرفات الحكومة يوماً فيوماً ، بلغنا بقوة هذا الايمان الى ما نطلبه من تغلب قوة الرأي العام على قوة الحكومة . هناك يصبح استقلالنا النوعي حاصلاً فعلاً وحتماً .

اعملوا على ذلك وليعلم كل منكم أن ارادته الفردية قوة هائلة لا تقاوم ، اذا كانت متحدة مع ارادة قومه . وان الارادة العامة للأمة هي مجموع الارادات الفردية . فان كانت هذه مريضة أو ضعيفة أو مخالفة بعضها لبعض في تحقيق الاستقلال ، كانت الارادة العامة ضعيفة على نسبة القوى التي تتكوّن هي منها .

أيها السادة : ان الرقي السياسي لا يقصر على اعتقاد المذاهب السياسية والدعوة اليها ومحاولة تطبيقها في جميع مظاهر الحياة العامة . بل ان له ركناً آخر لا يتحقق بدونه وهو الرقي الاجتماعي .

أيها السادة : أشعر أني أسرفت تصرفاً في وقتكم وحسن استماعكم ، إلاّ أني مع ذلك أستميحكم كلمة على حالنا الاجتماعية التي هي ركن كبير من أركان رقينا السياسي .

حالتنا الاجتماعية

يقولون إن الاستقلال بعيد علينا لأن الاستبداد قد حلل كثيراً من صفات الحكم في أنفسنا — وهذه الحجة تزيدنا تمكناً من أنهم يرتكبون في معاملتنا طرق المغالطة، لأنه إذا

كان الاستبداد مفسدة الطباع والأخلاق ، فاستمرار الحكومة استبدادية ، إنما هو استبقاء لعلة الفساد وإضافة فساد إلى فساد .

لا أنكر ان حالتنا الاجتماعية تدعو إلى العمل لرقيها عما هي عليه الآن . ولكن الانسان بأصله الحر لا يلبث أن يرجع حالاً إلى صفات الحرية متى زال عنه الاستبداد .

موضوعات التعليم أو برامجه وطرائقه في مصر ، بعيدة عن أن تصل بنا إلى الرقي الاجتماعي المطلوب .

لأجل أن يكون التعليم مفيداً ، يجب أن يكون الغرض منه تسليح الناشيء للقيام بوظيفة رجل .

ولكن الغرض من التعليم عندنا هو إنماء القوى الآلية أو القوى التي يقوم بها الانسان. آلة مضبوطة نوعاً للدخول في تركيب الماكينة الكبرى . ماكينة أعمال الحكومة .

ليس في برامجنا من العلوم الأخلاقية وعلوم التربية والاجتماع شيء . وليس في منازلنا كذلك من مبادىء التربية إلاّ قليل مما يصلح لتقويم الأخلاق على ما تقتضيه مصلحة العمران الحديث .

أما طريقة التعليم فهي طريقة «الكُتّاب»[1] العقيمة. يعلّم الأستاذ التلميذ أو يلقنه ما في الكتاب : وهذا لا ينمي من الملكات إلاّ ملكة الحافظة أو ملكة التقليد. ولكن الملكة المفكرة ، ملكة الابداع والاختراع ، ملكة الادراك والتفكير ، ملكة الذوق السليم ، ملكة العالم والكاتب والسياسي والفيلسوف : هذه الملكة تبقى دائماً طفلة تتطفل في حركتها اليومية على المحفوظات وآراء الغير تستعير منها ما تشاء من المعلومات وتنشرها الى الخارج — واقفة عند وظيفة النقل .

أما الطريقة المفيدة فهي أن ينصرف الأستاذ عن الكتاب ويقبل على التلميذ فيوحي إلى روحه ما يُكمّلها ويَعُدّها للقيام بالواجب عليها في الحياة .

الأساتذة عندنا لا يشترط فيهم شيء ، بل تكفي الجنسية الانكليزية لأن يكون المرء أستاذاً في المدارس الثانوية . وهي وبعض الشهادات من أي نوع أو في أي علم ، قد تكفي

---

(١) الكتاتيب هي المدارس القديمة التي ورثناها عن عصر المماليك وكان تعليمها أولياً قاصراً ، ومعلموها جهلاء بأمور الدنيا . ومن نوادر الاحتلال الانجليزي المسحكة انه عند ما علت الصيحة بضرورة تكوين جامعة مصرية ، صاح كرومر — الملح الاكبر عند الانجليز — يقول ان الاكثار من الكتاتيب خير لمصر من انشاء جامعة . فانظر كيف يكون سوء القصد وكيف يكون اصلاح أجنبي مستعمر .

لأن يكون الشاب أستاذاً في مدارسنا العليا . ولكن هي السياسة ما دخلت في التعليم الاّ أفسدته .

لذلك توجهت الآمال الى « الجامعة »(١) التي نرجو ان لا يكون ما يقولونه عن مداخلة الحكومة في ادارتها إلاّ من قبيل المداخلة السطحية البعيدة عن برنامج التعليم وطرائقه . وهذا الذي حققه لنا بعض العارفين . ولكن لنا من رقابة الصحف والرأي العام ضمانة كبرى تضمن لنا عدم المداخلة المضرّة .

أقول إن حركة الجامعة ونهضتها من أشرف ما وجد في هذا البلد من النهضات ، بل هي أكبرها فائدة وأعظمها ضماناً للتقدم الحيوي المطلوب . لذلك وجب أن ينظر اليها دائماً بعين الرعاية والارتياح . وان تلقى من عظماء الأمة كل إقبال ومساعدة .

كما اننا نؤمل في سياسة ناظر المعارف وفي اخلاص أصحاب المدارس الخصوصية أن يدققوا في انتقاء الأساتذة ويغيروا طريقة التعليم العقيمة الى الطريقة المفيدة للبلاد . وان يجعلوا تعليم البنات ، أمهات المستقبل وينابيع التربية ، أحسن مما هو عليه الآن ، وان كان قد خطا خطوة تبشر بحسن الاستقبال .

ليس كل ما يلزم لترقي حالنا الاجتماعية هو التعلم واصلاحه ، بل هناك أمران آخران لا يصح اغفالهما . أولهما : العلاقات العائلية التي يجب على الكتّاب أن يصلحوها بكل ما لديهم من أساليب الانتقاد . والثاني : هو الفضائل العامة التي يدخل انماؤها والحث عليها في واجباتهم أيضاً . وهي العدل والكرم وحسن العشرة والشجاعة .

اسمحوا لي أن أقول إن هذه الصفة الأخيرة كثيراً ما تظهر عندنا مقرونة باعتبارات أخرى كارضاء القوي وحب الاتصاف بالأدب (خطأ في حدوده) . . الخ مع ان الشجاعة الأدبية هي من أمهات الفضائل العامة ، فلا يمكن لأمة أن ترقى إلاّ إذا نمت فيها هذه الفضيلة ، وقال كلّ ما يعتقده من غير مبالاة ولا مجاوزة لحدود الأدب وحسن العشرة .

إن توحيد طرائق التربية والتعليم وتخليص الروابط العائلية من الأدران التي لحقتها في العمل وإنماء الفضائل العادية والصفات الفاضلة الاجتماعية : كل ذلك من شأنه أن يوسع دائرة المشابهات ويضيق دائرة الفروق بين الأفراد . هنالك تظهر الوحدة القومية ظهوراً جلياً ويبلغ التضامن القومي مبلغاً يجعل الرأي العام أقوى من ذلك بكثير ، فتضطر الحكومة دائماً إلى اتباعه في كل ميوله ورغباته .

---

(١) الجامعة المصرية التي أسست بجهود الامة وهي الآن جامعة فؤاد الاول .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً . فلا تيأسوا من رفض مطالبنا فإنها ستجاب .

الحالة الاقتصادية

علة من علل النجاح أن يكون لنا في سوقنا المالية صوتٌ يسمع . غير اننا لا نزال الى الآن نشارك في الحركة المالية على الوجه الانفعالي لا الوجه الفاعلي . نتأثر بحركة السوق ولا نؤثر فيها . لا نصرّف الأمور المالية ولكننا موضوع تصرفها . كأن أموالنا وأعمالنا انما هي لتكون محل استغلال الاجنبي . لا ينبغي أن يفهم مما أقول أننا لا نعترف بالخير الكثير الذي عاد على مصر بسبب كثرة المصارف الأجنبية فيها . كلاَّ فاني أعتبر وجودها ضروريًّا جدًّا لنا . ولكني أرى أن بعد المصريين عن مجاراة الأجانب في فتح البنوك وتأليف الشركات المالية، كل ذلك يبعد المصريين عن الاستقلال الفعلي[١] .

ولقد استفدنا من هذا الامتحان الصعب ، امتحان الأزمة المالية[٢] درساً يجب أن ننتفع به في اصلاح حالنا وان نجتهد في تأليف البنوك والشركات والبيوتات التجارية حتى لا نكون في بلدنا غرباء أو عيالاً على الأجانب في المسألة المالية .

بمناسبة الأزمة المالية يسوءني أن أصرّح بأنه رغماً عن اعتذار السير إلدون غورست في تقريره عن عدم المداخلة لإنفراج الأزمة[٣] ، فإن شواهد الأحوال تدل على أن يد السياسة لم تكن بعيدة عن العمل لإطالة عهدها . حقًّا ان الأزمة المالية انما جاءت بها الى مصر تلك الشركات التي كان لها رءوس أموال أغلبها من الوهم ، وتصرف لا يخلو من فساد الذمة والاستهانة بحقوق المساهمين . ولكن السياسة قد وقفت أمام تلك الشركات موقف الذي لا يعنيه من أمرها شيء . بل جاءت السياسة بأعمال وتصريحات كان من نتائجها إطالة عهد الأزمة .

كل حكومة متمدنة تجعل نصب عينيها حماية المساهمين ، بأن تجعل للشركات قوانين أساسها مراقبتها عن قرب . إلاّ الحكومة البريطانية فانها في غنى عن ذلك لأن المساهمين جمعية تحميهم وتراقب أعمال جميع الشركات وتقاضيها عند الضرورة .

---

(١) كان تأسيس بنك مصر أول وضع عملي في تنفيذ هذه السياسة (٢) أزمة سنة ١٩٠٧ وما بعدها ، وكانت أزمة عمياء .

(٣) لما اشتدت الازمة (١٩٠٧) وضجت الامة وضاقت بها ذرعاً ، كف الانجليز يدهم عن العمل على تخفيف وطأتها وتركت الثروة المصرية نهباً للاجانب واليهود . والامة الفقيرة ذليلة ، والشعب العريان خاضع . وذلك ما توخاه المستعمرون الذين يقولون انهم مدنوا مصر وأخذوا بيدها .

أما حكومتنا فلم تفكر في وضع مراقبة على هذه الشركات مطلقاً . بل تركت لها العنان تأكل من غير رحمة وتفشو من غير حدود . وربما كان عذرها في ذلك الامتيازات الأجنبية. ولكنها لم تطرق الباب كما طرقته في قانون البورصة[1] وحصلت على موافقة الدول من غير عناء

لم تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل غلت يدها عن أن تخفف أضرار هذه الشركات التي نشأت عن اهمالها وتفريطها . تهتم الحكومة بتربيتنا اهتمام ملتهب القلب مروع الفؤاد على مصلحة الامة ، فألصقت لذلك اعلانات شتى على محطات السكة الحديد تحذر فيها السياح من أن يعطوا « بخشيشاً » لصغار المصريين ، لأن ذلك يعوّدهم على الكسل . رحمة فائقة . عناية كاملة . اشتغال بأهم الأمور الحيوية للامة ! ! ولكن ما بال الحكومة لا تنشر كلمة واحدة تحذر فيها المساهمين من الشركات التي لم تراقبها !

وفوق ذلك فان الحكومة لم تترك الازمة المالية على حالها ، بل كما قلت لكم ، لم تبعد عنها يد السياسة . فانها قد امتنعت عن مساعدة السوق بالمرة كما تساعد كل حكومة السوق المالية في بلادها ! لم تقف السياسة عند ذلك . بل صرّح وزير الحربية الانكليزية بعدم امكانه تقليل الحامية في مصر لأسباب من شأنها أن تقلل الثقة المالية في السوق المصرية . أظهر دليل على ذلك ان الماليين الفرنساويين لم يثقوا بالسوق المصرية إلا بعد تقرير المندوب الفرنساوي الذي وصف حال مصر على ما هي عليه . فكان من وراء ذلك الموافقة على قرض أربعة الملايين من الجنيهات للبنك العقاري[2] . ومع ذلك فان المليون والنصف الذي فتح اكتتابه في لوندرة للبنك الزراعي[3] لم يغط الى الآن . كل هذا يدلكم على انه اذا كانت يد السياسة لم تباشر اطالة الازمة ، فانها سببت بأعمالها وتصريحاتها تلك الاطالة .

ومع ذلك فانه لو كان لأهل البلاد بنوك أهلية ، لما أمكن أن تغلو الشركات في العبث بحقوق المساهمين ولما طالت الأزمة إلى هذا الحين .

---

(١) قانون بورصة العقود وكانت الامتيازات حائلا دونه ووافقت عليه الدول ذوات الامتياز بعد أن امتص الاجانب دماءنا سنين وأعواماً .

(٢) البنك العقاري المصري الذي بلغ رأسماله الآن بضع عشرات من ملايين الجنيهات المصرية امتصاصاً من دم المصريين (٣) بنك أراد الانجليز أن يقاوموا به نفوذ البنك العقاري المصري لانه فرنسي ، ودعواهم في ذلك حماية المزارع المصري ، وقد امتص هذا البنك على حقارته من دماء المصريين قدراً عظيماً وكانت أقساطه تحصل مع الاموال الرسمية ويقبضها جباة الحكومة ، كأنما كان هذا البنك جزءاً من وزارة المالية أو وزارة الاوقاف . بل كانت أقساطه يحجز بها بمقتضى أوامر حجوز ادارية — كأنها جزء من ضرائب الحكومة — لا رحمكم الله أيها الانجليز .

اذا كانت تلك هي حالتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ما وصفت لكم وصفاً وجيزاً أرجح أن يكون مطابقاً للواقع وأتعشم أني أكون مع هذا غير مبالغ في التقدير ، وإذا كانت كل معونة خارجية للاستقلال يستحيل أن نأتي الينا عفواً من غير أن تكون نتيجة لازمة لأعمالنا ، حق علينا أن نفهم ان العلة في استقلالنا ليست علة بسيطة بل علة مركبة من نظامنا السياسي ونظامنا الاجتماعي ونظامنا الاقتصادي ، وان هذا التقدم أو التمدن أو الاستقلال المنشود يتوقف على كل حال على نوع واحد من أنواع النظامات الثلاثة ، بمقدار توقفه على النوع الآخر بالسواء .

نسعى لانماء الاعتقاد بسلطة الأمة ونطلب حقوقنا السياسية . نطلب ما استطعنا أن نطلب . وليكن طلبنا لأهونها على أولي الأمر وأقربها لارتياح نزلائنا الأوربيين وهو الطلب الثاني للجمعية العمومية (توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة توسيعاً جوهرياً) ليكن ذلك الطلب أكثر ما نلح فيه من الطلبات لنصل به الى المجلس النيابي المنشود .[1]

ولكننا مع ذلك يجب علينا أن نسير في ترقية الحالة الاجتماعية والاقتصادية بنفس الحدة وبمقدار الخطا التي نخطوها في مطالبنا السياسية . ولا ييئسنا ما نشاهده من تصرف الانكليز ذلك التصرف المبني في ذاته على قاعدة « أن الحق للقوة » وإن كان لا يجرأ أحد من ساسة القرن العشرين أن يعضد هذه النظرية التي ظهر فسادها .

وإني شديد الاعتقاد بأنه سيأتي يوم يقوى فيه الرأي العام بخدمة رجال الأمة وبظلم الحكومة ، فيكون بيده الحق والقوى المعنوية . قوة التماسك والاعتقاد . وقتئذ تصبح مصر للمصريين .

---

(١) أقل من أربعين سنة مدين بين هذا الاتجاه واعلان استعداد الحكومة الانجليزية للمفاوضة على مبدأ الجلاء (٨ من مايو سنة ١٩٤٦) . ان هذا يكاد يكون طفرة اذا اعتبرنا ما تناصر علينا من القوى ليعوق تقدمنا . وقد أعلنت الحكومة الانجليزية قبول هذا المبدأ والاستاذ لطفي باشا وزيراً للخارجية ، وكان اذ ذاك مديراً للجريدة ، صحيفة حزب الامة

— ٢ —

أيها السادة[1] :

الاسكندرية هي عنوان مصر الجغرافي . كذلك الاسكندريون هم عنوان المصريين في جميع الحركات الفكرية . وطليعة رسل التمدن الحديث الى جوف الأمة المصرية ، فلا غرابة ان أجبتم دعوة حزب الامة ، وسعيتم الى هذا المكان لتقيموا برهاناً جديداً على ما عرف به الاسكندريون من الاهتمام بالشئون السياسية والاتصاف بالحرية والوطنية . فاسمحوا لي أن أقدم لكم على ذلك عظيم الشكر .

أيها السادة : لا أظنني آتي لكم بما لم يأت به غيري من المشتغلين بسياسة مصر ، ولكني أرى رأي شيشرون : « يجب على كل فرد أن يكتب على جبينه رأيه في أمر قومه » . لذلك أتيت أحدثكم في بعض الشئون المصرية وأطمع أن نتفق جميعاً على تقدير الحال السيئة التي نحن فيها وعلى الوسائل التي يجب علينا أن نستعملها للوصول الى السعادة القومية التي أول مراتبها أن تكون حكومتنا دستورية لنا منها الغنم وعلينا الغرم .

ما نحن فيه

أيها السادة : نحن الآن من الحكومة كما يكون العبد من السيد ، لا شأن لنا معها إلا الطاعة المطلقة ، ولا علاقة لها بنا إلا أن تأمر بما يبدو لها ، متجافية عن استقراء رغباتنا ، لاهية عمداً عن مصلحتنا ، تاركة شكلها الاستبدادي ينخر في تماسكنا الاخلاقي ، ويقطع أوصال تضامننا القومي ، سائرة بنا إلى حيث تشاء من الوقوف بالرقي العلمي عند حدٍّ محدود . تحصر السلطة في شخص واحد في كل مصلحة فتخنق بذلك حرية موظفينا في العمل . تبعدنا بذلك كله عن الاستقلال بحجة أننا غير أهل للاستقلال ! !

(١) خطبة ألقيت في الاسكندرية ونشرت بعدد الجريدة رقم ٤٤٥ الصادر في ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٠٨

كلما قلنا ذلك غضب الانكليز وقامت قيامة جرائدهم علينا ليتهمونا مرة بنكران الجميل ، ومرة أخرى بأن هذه الحركة الوطنية هي موجهة أيضاً ضد سمو أمير البلاد . وأوعدونا ثالثة بالضرب على أيدي الجرائد والقبض من حريتها ، ويقولون مرة أخرى إن التعاليم الغربية ، تعاليم الحرية ، مفسدة للشرقيين — فليفعلوا ما أرادوا وليهدموا التعليم كما هدموه أول مرة ، وليحدوا حرية الجرائد بأقسى مما كانت عليه جرائد الاستانة قبل الدستور ، وليتهمونا بما طاب لهم . فإنا أمام هذه الحقيقة التي نقولها لا نهاب شيئاً . ولا نأتي لها بدليل إلا ما تعمل أيديهم من الحوادث في المصالح المصرية . ولا يصدقك أكثر من الحس .

أقول — والدليل حاضر — كأني برجال الادارة الانكليزية في مصر يعاملون الفرد المصري والمجاميع المصرية والامة المصرية بأسرها بمبدإ ثابت هو مبدأ احتقار المصري أيًّا كان ولأدنى مناسبة . وإني تارك في هذا المقام الحوادث الافرادية التي تقع بين أفراد الانكليز وأفراد المصريين سواء في عربات السكة الحديد أو عند ما يشتكي الفرد المصري شكاية قانونية للموظف الانكليزي ، آخذ بالحوادث الرسمية دليلاً على هذا المبدأ ، مبدأ الاحتقار في المعاملة .

أصدرت نظارة الداخلية تعليمات في هذا الصيف للمحافظات والمديريات جاء فيها أن صف الضباط يرقون في المحافظات بأمر من الحكمدار . وأما في المديريات فيكون ترقيهم بقرار تصدره لجنة مؤلفة من المدير أو وكيله والحكمدار ومندوب من الداخلية (مفتش انكليزي بالضرورة) . أتعرفون لماذا ؟ لأن المدير مصري دائماً ، والحكمدار في المحافظات انكليزي دائماً . وترى الداخلية على هذا ان الحكمدار الانكليزي حسن الذمة أهلٌ للثقة دائماً . وأما المدير المصري فغير أهل للثقة دائماً . وكفى بذلك دليلاً حسيًّا على احتقار الحكومة للموظف المصري ولو كان سعادة المدير — أتأخذون من هذا المبدأ ان الحكومة قد نفذت وعدها بتوسيع سلطة المدير ؟ عسى أن تكون تلك السلطة واردة على غير الثقة به في ترقية العسكر !

اعتادت الادارة الانكليزية — كلما أرادت تعيين قضاة من الانكليز — أن تقول إن القضاة المصريين أكفاء ينقصهم سلامة الذوق وحسن الذمة . نقرأ ذلك بين سطور تقارير لورد كرومر في مواطن تبرير رأيه في استخدام قضاة من الانكليز . قضاة لا يعرفون لغة البلاد ولا عاداتها ليحكموا بين الفلاحين المصريين بقانون فرنساوي الأصل . واعتاد أشياعه أن يسكتوا النفوس لهذا النوع من التصرف بأن يقولوا إن الغرض منه إيجاد ثقة الاوربيين بالمحاكم الأهلية حتى يمكن توحيد نظام القضاء في مصر !

بهذه المثابة عين في كل محكمة كلية قاض انكليزي ليكون مسيطراً على قلوب القضاة الأهليين ، مراقباً على ذممهم ، شهيداً لهم أو عليهم أمام نظارة الحقانية التي لاتزال تدّعي الى اليوم أن القضاة أحرار مستقلون ، واعتادت هذه النظارة أن تجمع لديها أولئك القضاة الانكليز في جمعيات دورية لتتفاوض معهم أو ليتفاوضوا هم بعضهم مع بعض . ولا ندري ما عساه يكون موضوع تلك المفاوضات ولا نتيجتها . كما اننا لا ندري ما هي العلاقة بين القاضي المستقل وبين نظارة الحقانية التي هي سلطة ادارية في غير ما حدد القانون من علاقات النقل والترقية والاجازات . كبر نصيب هذه الجمعية القضائية من تقوّل الناس فيها حتى قال مرّة أحد رؤساء المحاكم لقاضيه الانكليزي : « أنا في حمايتك » قالها مازحاً أو جادّاً ، لا يهمنا . ولكن الذي يهمنا هو أن هذا التصرف تصرف إعلاء المرءوس الانكليزي على الرئيس المصري ، حتى في القضاء ، يدل على أن القضاة المصريين وهم مجموع محترم كل الاحترام ، يعامل من الحكومة هو أيضاً بمبدإ الاحتقار .

في نظارة الاشغال اسأل الباشمهندس ٥٠ر٠ سنتي في منسوب التصرف في ترعة ما ، يحلك أو يحل طلبك على مفتش الري . إذن ماذا يصنع هذا الباشمهندس ؟ لا غرابة فانه مع مفتشه كالمدير مع مفتشه ، والوزير مع مستشاره . ولكن هل وقف الحد عند سلب الاختصاص ؟ كلاّ فاننا جميعاً نعلم ان الحكومة لما أرادت تعديل درجات المهندسين المصريين قد صرحت بما يسيء سمعتهم فكان ذلك دليلاً آخر على أن المهندسين ، ذلك المجموع المحترم ، يعامل من الحكومة بمبدإ الاحتقار . في نظارة المعارف يوجد مفتشون من المصريين ليس بيدهم الاّ تقديم التقارير . ولكن هناك مفتشين من الانكليز هم الذين على شهاداتها كان ترقي الاساتذة والرضى عنهم أو الغضب عليهم .

وغير ذلك كثير في نظارة المعارف وفي غيرها . إن الموظف الانكليزي أيّاً كان خيرٌ من الموظف المصري أيّاً كان . وكفى بذلك اهانة لهذا الأخير .

ان إهانة الشرف المصري لم يقصر مظهرها على الأفراد أو مجاميع الموظفين ، ولكنه قد تناول الأمة بأسرها في ظروف كثيرة أقربها عهداً طلبات الجمعية العمومية .

طلبت الجمعية العمومية مجلساً نيابيّاً . وقفت على هذا الطلب بطلب احتياطي أكثر تواضعاً وأسهل على الحكومة تحقيقاً هو توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة .

ولكن الحكومة على الرغم من ذلك ومن أن الأمة بأسرها ألحت في تحقيق هذه الطلبات — قد رفضته رفض الذي يعتقد انه غير محاسب على عمله . ولا شك في أن هذا الرفض بهذه الصورة إهانة للأمة بأسرها .

من ذلك ترون أن الحكومة الشخصية توشك أن تودي بالشرف المصري بل بالمنفعة المصرية أيضاً لأن حلول الانكليزي محل المصري في ادارة البلاد لم يجن فقط على الشرف وحفظ المنفعة المصرية، بل هذا الحلول من شأنه أن يذهب بالمنفعة أيضاً إذا أمكن القول بأن حسن نظام الادارات، يصحّ أن يقام له وزن أمام الشرف.

ظاهر للعيان أن كل نظارة من النظارات تفشل يوماً فيوماً في الوصول الى منهاجها. فان الداخلية نفسها تعترف بأن الامن العام مختل، ولذلك فكرت هذا العام في مشروع قانون للنفي الاداري بعد خمسة وعشرين عاماً من احتلال الانكليز لنظارة الداخلية — وان خسارة المالية في مضاربتها الأخيرة [1] لما يعاب عليها أيضاً. والمعارف العمومية أصبحت الشكوى منها أشهر من أن تذكر، حتى قال الناس إن هذه النظارة تتعمد الوقوف بالتعليم عند حدٍّ لا يفيد. وأيَّدَ في نفوسهم هذا الفهم خطبة لورد كرومر في مجلس الاعيان في الشهر الماضي، تلك الخطبة [2] التي كانت تشف عن انه من أصول سياسته في الاستعمار عدم التوسع في التعليم. ولا يزال الناس يشكون من عدم قدرة الحكومة على العدل في توزيع الماء أزمان المناوبات.

من هذه الأمثلة الحسية ترون أن ما نحن فيه من الحكومة الشخصية مضرٌّ بالشرف المصري، مضرٌّ بالمنفعة المصرية، وانه لابدَّ من وضع حدٍّ لهذا التصرف الشائن الضار.

يستحيل أن ينفع علاج في الحكومة الشخصية. لأن الحكومة الشخصية أو حكومة الفرد، هي التي وصلت بالشرق الى هذه الحال السيئة. فلا دواء إلاّ بتغير شكل الحكومة من شخصية استبدادية الى حكومة مقيدة بارادة الأمة.

سياسة الوفاق

قد يظن بعض الناس أن السياسة الجديدة، سياسة الوفاق، قد تكون دواء لما نشكو منه من إهانة العنصر الوطني والعبث بمصلحته. يقولون ذلك اعتماداً على ما روته بعض الجرائد الانكليزية والمصرية من أن الادارة الانكليزية بدلاً من انها كانت تشتغل مع الوزارة المصرية ستشتغل من الآن مع عابدين [3]. إن صحَّ ذلك فحالنا لا تغير فيها. ولست أعرف كيف أن هذه السياسة الجديدة يمكن أن تكون دواء لعللنا السياسية والاجتماعية التي نتجت عن الحكومة الشخصية.

---

(١) اشترت المالية أسهماً انجليزية بمال من الاحتياطي فخسرت فيها مبالغ طائلة وكان ذلك باشارة من المستشار المالي. (٢) خطبة ألقاها لورد كرومر في مجلس اللوردات في شهر يوليه سنة ١٩٠٨

(٣) أي مع الخديو مباشرة

ولو كان ما نشكو منه هو الخلاف بين قصر الدبارة وعابدين، لكانت سياسة الوفاق علاجاً حقيقياً . ولكن الذي نشكو منه هو اعتبار الأمة كمية عاطلة والعبث بمصالحها . أترون أن هذه السياسة الجديدة معناها احترام ارادة الأمة في كل تشريع ، والجري بالادارة المصرية على ما تقتضيه مصلحتها ؟ ان ذلك لا يأتي بشكل من أشكال السياسة التي يختارها الانكليز لتنفيذ مقاصدهم في مصر — بل يأتي من الدستور .

تبين لنا من استقراء الحوادث الواقعة في العامين الماضيين ان الانكليز قد اعتقدوا خطأ ان الحركة الوطنية القائمة عليهم في مصر لم تخرج من أعماق الأمة، وليس للأمة من أمرها نصيب ، وان المصريين لا يريدون تغيير شكل الحكومة الشخصية . بل ان حركتهم حركة كاذبة دعاهم اليها الخلاف الذي استحكم بين السلطتين :[1] على أيهما تكون مصدر الأمر النافذ على هذه الأمة التي لا ترد لأمرٍ أمراً كما يزعمون ، ففكروا في أن انطفاء هذه الحركة الوطنية لا يكون إلاّ بالقضاء على علتها الموهومة وهي سياسة الخلاف ، فعمدوا الى سياسة الوفاق على صورة شكلية صرفة لا تصل الى لب الحكومة ولا تقرب من احترام ارادة الأمة . وقد ظنوا خطأً أن المصريين لا يقدّرون إلاّ الحكم الشخصي أو الحكم الاستبدادي ، فأرادوا بسياستهم الجديدة أن يظهروا للملأ أن السلطة الشرعية راضية عنهم ، فتموت الحركة الوطنية وتستسلم الأمة للاستعباد والرضاء بالبقاء تحت الحكومة الاستبدادية التي ليس لها في أمرها نصيب . ثم جاءت بعض الجرائد الانكليزية تتهم الحركة الوطنية بأنها موجهة ضد الانكليز وضد مموّ الأمير أيضاً . يريدون بهذه التهمة ليغيروا قلب الأمة على مموّ أميرها المحبوب ، وليوجدوا بينهما خلافاً يكون مرسحاً للدسائس الانكليزية ، حتى يبقى الشعب مروعاً لا يطالب بالدستور .

هيهات هيهات لما يريدون . فإن في هذه الحركة الوطنية رجالاً لا تخيفهم التُّهم ولا يروعهم الوعيد . يجرون دائماً وراء غرضهم وهو تحقيق سلطة الأمة بالطرق السلمية المشروعة التي لا تمس مصلحة الأجانب ولا تجعل للانكليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم في مصر ، بل هم يكسبون يوماً فيوماً ثقة الاجانب بهم واعتدادهم بأعمالهم لخير بلادهم.

على ذلك يمكنني أن أصرح بأن مركز الأمة أمام هذه السياسة الجديدة لم يتغير عما كان عليه قبل ذلك، وأن الأمة لا تنظر اليها بشيء من الاهمية ما دامت لا تقربنا من الدستور — وان الحركة الوطنية ليست مسببة عن سياسة الوفاق ولا عن سياسة الخلاف ، بل هي حركة

---

(١) السلطة الشرعية أي الخديو ، والسلطة الفعلية أي الانجليز

طبيعية سببتها كراهتنا للحكم الشخصي على أي صورة كان . وأننا لا ننفك أمام هذه السياسة عن تكرير القول بسلطة الأمة، وبأن مقامها فوق كل مقام .

أيها السادة : إذا كانت هذه السياسة الجديدة لا تصلح لأن تكون علاجاً للحكومة الشخصية ، ولا مخففة لنتائجها السوأى، وجب علينا الرجوع إلى القول بأنه لا دواء للشرف المصري والمصالح المصرية من الوجهة السياسية والأخلاقية، إلا تغيير شكل هذه الحكومة الشخصية الى حكومة دستورية .

خطب أحد الساسة الانجليز في الشهر الفائت فقال : « ان من الاهانة ان نفكر في الدفاع عن بلادنا من اغارة خارجية » فإذا كان الانجليزي يرى من الاهانة والعار أن يتصوّر محض تصور أو يفترض مجرد افتراض ان بلاده يمكن أن تهاجم ، أليس من الاهانة الكبرى أن نرضى نحن هذا الشكل الاستبدادي الذي قد نفرت منه كل الشعوب وتخلصت من ذله ، غربية كانت أم شرقية ؟ ومن ذا الذي يمكنه أن ينكر علينا طلب الدستور ؟

ليس طلبنا للدستور مبنيًا على شهوة وقتية ولسنا مدفوعين الى طلبه بعامل من عوامل التقليد — كما يقولون — ولكنا قد رأينا أن الشرف المصري والمصالح المصرية موقوفة سلامتها على الدستور ، وانه لا شرف ولا منفعة مع هذه الحكومة الشخصية التي كانت وتكون أكبر العلل لأمراضنا الاجتماعية .

نظرية الحكومة الشخصية

اسمحوا لي أيها السادة — أن أنتهز هذه الفرصة لأقول كلمة عن نظرية الحكومة الشخصية ، ردًّا على القائلين بأنها هي الحكومة اللازمة لمصر في هذا الوقت الحاضر

الحكومة الشخصية لا تستمد وجودها الا من أصل واحد هو عبادة البسالة . عبادة القوي . عبادة القاهر . وما يجتمع حول تلك العبادة من الأوهام التي تتجسم في رءوس العامة فيعبدون الملوك والسلاطين ويخشونهم ويقدّسونهم . فكأن الملوك بهذا التقديس آلهة أو انصاف آلهة . أو على الأقل أشخاصاً كباراً ممتازين بهبات روحانية تجعل لهم الحق في استعباد بني آدم — جاء العلم ففتح للناس أسرار العالم وأصبح العالم بذلك هو موضوع الاعجاب والاكبار . وأصبح العظماء أمام هذا العالم الطبيعي وقوته لا نصيب لهم من ذلك الاعجاب والاكبار ، فتجرد الملوك بهذه المثابة عن الأصل الذي كانوا يستخدمونه في انشاء الممالك المستبدة . ولكنه مع ذلك بقي في نفوس الناس طرف غير قليل من الأوهام القديمة . تلك الأوهام التي كانت في كثير من الأزمان كافية لاخضاعهم لشخص واحد يتصرّف

في دمائهم وأموالهم وأعراضهم ، من غير أن ينزل لسماع أقوالهم أو الاصغاء لرغباتهم .

الحكومة الشخصية أخسّ أشكال الحكومات لأنها لا تستمر في أمة إلاّ باستمرار صفات الذل والعبودية في قلوب أفرادها — دونكم معجمات اللغات تجدوا فيها ان من ألفاظ المدح فلان حر من قوم أحرار . فلان حر الأخلاق . فلان عزيز . فلان يأبى الضيم من قوم أباة للضيم ... الخ الخ وتجدوا ان من ألفاظ الشتم فلان عبد . فلان عبد الأخلاق . فلان رقيق . فلان مغلوب على أمره . فلان عبد مطواع .

هذه الألفاظ القديمة التي لا يعرف التاريخ يوم وضعها ، تفسر لنا أن الانسان من أول نشأته ينفر من العبودية ويعتبرها عيباً ينفر منه ويميل الى الحرية ويعتبرها مجداً وفخراً يسعى اليه . لذلك أقول إن الحكومة الشخصية حكومة الفرد لا يمكنها أن تقوم إلاّ متوكئة على الصفات الخسيسة في قلوب الأفراد المحكومين . وبهذه المثابة في كل الشعوب من الحكومة الشخصية الى الحكومة النيابية التي مرجع الحكم فيها إلى ارادة الأمة يكون الملك فيها يملك ، ولكنه لا يحكم .

لا أنكر أن حكومة الفرد من كونها أحط أشكال الحكومات ـ قد تكون ضرورية ـ ولكن أين ومتى ! لا في مصر ولا في القرن العشرين . في زمن من أزمان الجهالة المظلمة وفي أمة وحشية لا علاقة بين أفرادها وعائلاتها إلاّ علاقات الضغائن والاعتداء . قانونهم الفوضى وشعارهم العزلة والعداوة والسلب والنهب .

لم تكسبهم المعاشرة جاذبية قومية . ولم يعتادوا العيشة المدنية التي تكسب الألفة وتنمي التضامن وترقي إحساس الاشتراك في المنافع .

وما كان القرن العشرون معدوداً من أزمان الجهالة في هذه البقاع . ولا عرف التاريخ يوماً من الأيام أن مصر كانت في حال الوحشية . بل عرفها التاريخ القديم مدنية صرفة ذات نظامات اجتماعية عتيقة لا يعرف أولها . لذلك أقول بحق ان الحكومة الشخصية لا حقّ لها من البقاء في مصر على هذا الشكل الذي هي عليه . وان الذين يقولون غير ذلك إما مستعمرون لهم مصلحة في إذلال الشعوب ، وإما غير عالمين بما يجب لكل أمة من أنواع الحكومات .

اذا كانت حكومة الفرد أو الحكومة الشخصية لا قوام لها في البلاد المدنية والجمعيات المنظمة الاّ الأوهام والأخلاق الفاسدة ، فهل ينتظر منها — كما يقول أصحاب الأمر والنهي في بلادنا — أن ترقي حال الأمة الاخلاقية والعلمية فتؤهلها بذلك الى الحكومة النيابية ؟ كلاّ — إن استمرار هذا الشكل من الحكومة بينهم وبين أخلاق المحكومين تفاعل متبادل،

فانه يخلق في نفوسهم الحرية التي فطروا عليها . وأن تجرد نفوسهم من الحرية هو من جهة أخرى يدعم بناء الاستبداد ويطيل في عمره . وأن أساس التقدم في المدنية هو نبذ طبائع الاستبداد والحصول على الحكومة النيابية التي هي أول مراتب السعادة القومية .

تختص الحكومة مهما كان نوعها بأمرين اثنين : حماية الوطن من العدوان الخارجي ، وحماية الأفراد باقامة العدل في الداخل . وكل سلطة للحكومة على الأفراد في غير هذين الموطنين تعتبر توسعاً لا محل له ، بل من شأنه أن ينوع أعمال الحكومة فلا تستطيع القيام بها حق القيام — ذلك رأي كثير من الساسة العصريين في الحكومات النيابية — فكيف يسوغ لنا نحن أن نطلب من حكومتنا الشخصية صباح مساء أن تعلّم الأمة . نطالبها بأن تسيطر على الآداب . نطالبها بأن تأخذ بين يديها الحسبة علينا في كل أمورنا وان تتغلغل بأموريتها في جميع شؤوننا ؟

ولقد رأيتم أن الحكومة لم تقم بما في يديها من الأعمال حق القيام إلى الآن . ورأيتم أيضاً ان نظامها في التعليم لم ينطبق على مصالحنا . فلا ينبغي لنا — ونحن نرجو زوال هذا الشكل الاستبدادي — ان نوسع اختصاصه بأيدينا ، إذ من الطبيعي انا إذا كنا نتألم من خمسة أو ستة في الحكومة لا يعملون لمصلحتنا ، فلا شك في أن ألمنا يزيد بنسبة زيادة عددهم ، وأن وزراءنا فيهم الكفاية فلا ضرورة لأن يزاد عددهم : إلاّ أن ننال الدستور .

ماذا يجب علينا

أيها السادة : يجب علينا أن لا نعتمد في بلوغ الاستقلال الاّ على أنفسنا ، كما اعتمد العثمانيون على أنفسهم [1] . أن نتفق في فهم الوطني المصري . وذلك بأن نعتقد اعتقاداً جازماً ان الوطنية المصرية تضم كل من ولد من أبوين مصريين أو أقام في مصر خمسة عشر عاماً من رعايا دولتنا العلية .

ذلك هو نص قانون الجنسية المصرية وكل من ينكر هذه الوطنية على أحد ، فانما هو متجاوز حدود الوطنية الصحيحة . على ذلك يسوءنا ان بعض الوطنيين المصريين الذين لا يزال لهم بعض العلاقة بالأوطان العثمانية الأخرى ، يزمعون الرجوع الى بلادهم الأولى . يسوءنا ذلك لأنهم من أبناء مصر ننتظر منهم أن يصبروا على البقاء فيها وخدمتها حتى تنال هي أيضاً استقلالها المنشود [2] . يجب علينا أن نتفق في النظر الى الحوادث التي تقع في بلادنا —

(١) اشارة الى انتزاع الحكم النيابي من الطاغية عبد الحميد

(٢) عند ما أعلن الدستور العثماني وقضى على سلطات الاستبداد ، عمد كثير من مهاجري أحرار تركيا الى الرجوع لاوطانهم ، بعد ان ظلوا في مصر زمناً طويلا . وهذا الكلام اشارة الى ذلك .

ان نجعل إيماننا السياسي هو القول بسلطة الأمة وبأن مقامها فوق كل مقام . أعني يجب علينا أن نخدم سلطة الأمة وتقويها وننقيها من كل ما يدخل اليها من الضعف وما يتطرق اليها من الباطل. هذا هو كل ما يجب علينا من الوجهة السياسية المحضة . فانهم يتجنون علينا دائماً بعدم اتفاقنا في النظر الى الأمور .

قال لورد كرومر في خطابه الماضي في مجلس الأعيان إن الجرائد أوجدت في مصر رأياً عاماً كاذباً . وقال السير الدون غورست [1] في تقريره الأخير : إنه يوجد من المصريين طبقة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي ، ومعنى هذا أن الرأي العام كاذب أيضاً . يريدون بذلك أن يضعفوا من قيمة مطالبنا ويصوروها صادرة عن جماعة من الكتّاب أو من الشبّان . ولم تكن هي مطالب الرأي العام حتى يحللوا أنفسهم من اجابتها . لأنه لا مناص للحكومة من ارضاء الرأي العام .

على أننا مهما جارينا القائلين بضعف الرأي العام في مصر ، فانه من المحقق أن هذا الرأي العام قوي مجمع في مسألة واحدة ، هي مسألة المسائل : هي الدستور . واني أقول إنه لا يستطيع أحد مطلقاً أن يأتي لنا بفرد واحد من المصريين يقول بانه لا يريد لأمته الدستور

أيها السادة — إن الرأي العام لا تكون ارادته ذات أثر فعلي الاّ اذا كانت مؤسسة على التضامن بين جميع الأفراد والشعور الكامل بالحاجة الى هذا التضامن مدفوعة بعامل الوطنية والمنفعة القومية ، لا بعامل آخر من عوامل الدين أو الجنس الأصلي . على ذلك لا أتأخر عن التصريح بأن كل سياسة لا يكون أساسها الوطنية والمنفعة فهي سياسة شلّى ، ان لم تؤخر الأمة الى الوراء ، فانها لا تقدمها خطوة واحدة في طريق المدنية الصحيحة . لا أنكر أن بعض الساسة الأوربيين قد يتخذون الدين وسيلة للحصول على أماني سياسية . وذلك رأي باطل وطريق خداع . فلا يحسن بأحد المشتغلين بالسياسة عندنا أن يجاريهم في هذه السبيل ، لأن الباطل في يد القوي سلاح رديء غير منتج ، ولكنه في يد الضعيف سلاح سمج خطر ، يوشك أن يرتد الى حامله فيقتله . وان الذين يدخلون بألسنتهم وأقلامهم في تنبيه الأعصاب الدينية من جسم الأقباط أو من جسم المسلمين ، مهما حسنت نيتهم ، ومهما شرف غرضهم ، فانهم لا يجنون من وراء الحركة التي يقيمونها الاّ هدم التضامن بين أفراد الأمة وتوسيع مسافة الخلف بين الأخوين . حسب المسلمين والأقباط تفرقاً وهم جسم أمة واحدة لا يجمعهم في الصلاة معبد واحد وأنهم لا يتصاهرون . فما لنا نتصدى لتجسيم هذه الفروق

(١) المعتمد البريطاني بعد كرومر .

التي لا تضر ، ونضيف اليها فروقاً أخرى تهدم جامعتنا القومية . ان اليهودية والنصرانية والاسلام أديان توحيد لا خوف على أمة دانت بها جميعاً ، اذا تأصل الاعتقاد الصحيح في نفوس الأفراد وانتبذ التعصب بالخلاف مكاناً قصيا

لا أشك في أن وحدة الاعتقاد سبب من أسباب المشابهات بين الأفراد ، وعامل من عوامل التضامن ، ولكني أنكر أشد الانكار انها تصلح لأن تكون في القرن العشرين قاعدة للاعمال السياسية التي يجب أن تبنى على المنافع ، لا على المعتقدات . والا لكان الانكليز والالمان أمة واحدة ، ولكان الفرس والافغان والترك أمة واحدة على ما بين كل أمة من الامم والأخرى من الثارات والخلاف الذي أصله الوطنية والمنفعة . على المنفعة تكونت الأمم فانقسمت الأوطان . فهل من يقول لي ان هناك قبطيًّا يفضل منفعة الحبشة على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ وهل من يقول بأن مسلماً مصريًّا يفضل منفعة تركيا على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ نزلت الأديان لمنفعة الناس ، فلا يحل لنا ان نجعلها تناقض تلك المنفعة . بل يجب علينا أن نوفق بينها ما استطعنا الى ذلك سبيلاً . وإنا اذا أردنا لمستطيعون — لا أريد أن أدخل في تفاصيل تلك الحركة فانها معروفة . ولكني أنصح للذين كسبت أيديهم من مسئوليتها مهما حسن إخلاصهم أن يستغفروا الوطن والتضامن والمنفعة القومية . أن يستغفروا مطالب الأمة ، وأن يعملوا لتلافي ماعساه ينجم عن تلك الحركة . وانهم سيعملون .

* * *

أيها السادة : تدفعني هذه المناسبة الى أن أبسط آمال العقلاء المصريين للصحافة الأوربية في بلادنا التي نؤمل فيها أن تساعد الصحافة العربية على ايجاد حسن التفاهم بين المصريين وبين النزلاء الأجانب في مصر . ولكنا مع ذلك نعتب على بعض الصحف الأوربية أنها قد تتخذ بعض الأحيان مطالب جمعيتنا العمومية للدستور موضعاً للتقريع والتهكم . فقد تجسم جهة الضعف في بعض المظاهرات الوطنية فتقلل من قيمتها . كذلك بالضرورة قد يكون من شأنه جرح عواطف العقلاء من المصريين ، كما يكون من شأنه توسيع مسافة البعد بين المصريين والنزلاء الأوربيين .

قد يكون للانجليز مصلحة في إماتة شعور الاستقلال في نفوس المصريين والقضاء على الأسباب التي تنمي ذلك الشعور ، إذا كان من قصدهم أن يملكوا مصر أو أن يجعلوا احتلالهم لها أبديًّا كما يظهر من أعمالهم التي تخالف وعودهم ، فهل للنزلاء الأوربيين من الأمم الأخرى مصلحة أيضاً في إذلال المصريين ؟ .

كلاّ . ان منافع النزلاء الأوربيين متفقة تمام الاتفاق مع منافع المصريين . وإنا إذا طلبنا الدستور فانما نطلب الدستور الذي لا يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز [١] . ولا يقضي على (محاكمهم القنصلية) ولا يسلب اختصاص المحاكم المختلطة. انما نطلب الدستور الذي نصبح به أحراراً في بلادنا أمام حكومتنا لنضع بأنفسنا القوانين التي تنطبق علينا لا على غيرنا . فما الذي يمكن أن يغير النزلاء من حريتنا حتى قابلت بعض الجرائد الأوربية طلب الجمعية العمومية للدستور بالاستهزاء والسخرية ؟

من مصلحة الأوربيين أن يكون عملاؤهم المصريون أحراراً متصفين بجميع صفات الأحرار، يؤدون الأمانات ويوفون بالوعود ويحترمون الحقوق ويعترفون بالجميل ، وإن كانت هذه الصفات تكاد تكون طبيعية في المصريين، إلاّ أن الدستور يجعلها أكثر ظهوراً وأدعى لثقة الغير بها .

من مصلحة النزلاء الأوربيين أن لا يجروا وراء الأغراض الانكليزية ، لأن الانكليز أول ما سعوا اليه من وسائل الاستعمار في مصر ، محاولة العبث بحقوق المصريين وبحقوق الأجانب معاً، فابتكروا لذلك فكرة مجلس التشريع المختلط . ذلك النظام الذي يجعل الانكليز في مصر هم الكل في الكل ويجعل الأجانب في مصر كالمصريين محكومين بالانكليز يعاملونهم كما يعامل اليونانيون في السودان ، ويصبح الفرنساويون الذين كانوا يطمعون بحق في أن يكونوا أولى الدول بالنفوذ في مصر بما لهم فيها من الآثار المعنوية ، آثار لغتهم وقوانينهم وأنماط تعاليمهم التي أخذناها عنهم من قرن من الزمان — مجردين من هذه المزية .

وان أوضح دليل على ضرر هذا التشريع بالأجانب إنهم جميعاً رفضوه رفضاً باتّاً ولم يرضَ به على ما نعلم واحد من النزلاء الأوربيين، بل نعلم اعتراضهم عليه وتقبيحهم إياه .

اذا كانت مصلحة الانكليز — على تقدير أنهم لا يوفون بعهودهم — تخالف مصلحة المصريين وتخالف مصلحة النزلاء الأوربيين في مصر ، فمن الطبيعي أن تكون منافع المصريين ومنافع عملائهم الأوربيين متفقة تمام الاتفاق ولا ينقص الطرفين إلاّ أن يتفاهما تفاهماً تامّاً .

الصحافة الأوربية في مصر هي أقرب الوسائل وأكدها لا يجاد حسن التفاهم بين الطرفين

ليس من غرضي أن أنتقد الصحافة الأوربية بما ذكرت ، بل هي معذورة إذا فسرت الحوادث المصرية تفسيراً أوروبيّاً محضاً . لأن صحافتنا العربية لا تجتهد في ايقافها على ميول

---

(١) مقصود بذلك الامتيازات الاجنبية التي ألغيت بمعاهدة مونترو . والكلام هنا يدل دلالة قاطعة على تغلغل نفوذ الاجانب بقوة الاحتلال الانكليزي حتى انها لم تطلب دستوراً يشرع لجميع البلاد . ولكن جاء الوقت الذي قضينا فيه على تشريع الاجانب حتى لأنفسهم .

المصريين بطريقة واضحة وترسم لها في كل حادثة لوحة من صورة الرأي العام المصري ، الذي يشهد الله انه بعيداً جداً عن ان يكون متأثراً في حكمه لا بعامل من عوامل التعصب الديني ، ولا استئثار بالمنافع المصرية دون الأجانب . على إننا في مقدمة المعترفين للصحافة الأوربية بالخدمات الجليلة التي أسدتها الى مصر ، سواء من جهة الدفاع عن حقوقنا السياسية في مواطن كثيرة ، أو من جهة ما نشرته من الفصول الضافية في العام الماضي ، مما جعل الطمأنينة تدخل الى قلوب الماليين ، وان المصريين يعتمدون على تلك الصحافة الراقية . يعتمدون على عدلها وحسن نيتها ان تكون من أهم العوامل المساعدة لهم على نيل الدستور ، ما دامت منافع الأجانب متفقة مع منافع المصريين من كل الوجوه .

يظن بعض الأجانب إننا نتألم من امتيازاتهم علينا في بلادنا [1] . وكيف نتألم من هذه الامتيازات في حين إننا نراها سياجاً حصيناً يمنع الانجليز من العبث التام بمصالحنا ويقف لهم حجر عثرة في طريق التوسع في التشريع ، تشريع الحكومة الشخصية الذي ليس لنا فيه ارادة تحترم ولا منفعة تنتظر . لا أنكر ان نظام امتياز الأجنبي هو في ذاته نظام لا حق له في البقاء في عصور المدنية ، ولكن ألمنا منه لا يتعدى زمن الحوادث الوقتية — ما دام لنا منه تلك المصلحة وما دمنا نعترف بالخير الذي وصل الينا ويصل دائماً في المستقبل على أيدي الأجانب أرباب الامتياز ، حتى يأتي الوقت الذي يرى فيه الأجانب أنفسهم إنهم لا حاجة لهم بتلك الامتيازات . أجل وما هو عنا ببعيد ذلك اليوم الذي يتحقق فيه مبدأ سلطة الأمة ، ولا يبقى للادارة الشخصية أثر في الأعمال العامة ، بل يكون أمرها بين المبادىء لا بين الاشخاص ، مبادىء الحرية في العمل والمساواة والعدل ، كما أصبحت هذه المعاني العالية هي قواعد الحكم الذي تديره ارادة الأمة في السلطنة العثمانية .

علاقة مصر بالدستور العثماني

أيها السادة : نحن على ذلك نستقبل هذا الدستور بالفرح الذي يستقبله به جميع اخواننا العثمانيين ، لأنه بشرى للدستور في مصر . فإن من شأنه أن يشحذ عزائمنا ويقوي أصواتنا في طلب الدستور . من شأنه أن يجعل الذين يتكرون علينا القول بسلطة الأمة ، لا يجدون عن الاتفاق معنا في الرأي محيصاً .

---

(١) مع زمن كانت فيه الامتيازات الاجنبية دريئة احتمت فيها الوطنية المصرية ، وربما صار يصبح نافعاً بوضع ما .

ذلك كل ما يسبب فرحنا بالدستور العثماني وما هو بالشيء القليل . غير أن بعضنا يظن أن من المنفعة المصرية أن يكون لنا نوّاب في مجلس المبعوثان [١] . ويكاد يرى أن ذلك لا يضيع علينا حق استقلالنا وسياستنا الداخلية ، أو يوشك أن يقول إنا لا ننتفع بنتائج تلك السيادة الداخلية ما دامت حكومتنا استبدادية . ولا معنى لسيادة لا نتيجة لها ولا منفعة منها للامة ، فخير للامة التنازل عن تلك السيادة الداخلية والالحاق بالدولة العلية ما دامت دستورية . وقد يزين لهم هذا الرأي تصورهم ان الامتيازات التي أعطيت لمصر أعطيت للعائلة المالكة فقط لا للأمة المصرية بأسرها .

وذلك رأي باطل في أصله ، عقيم في نتائجه ، لا ينطبق على مركز مصر الدولي ، ولا على مصلحة المصريين ، ولا على مصلحة العائلة المالكة .

ان الحكومة التركية الحرة تعتبر مصرنا رأساً ، فهل يكبر أن نعتبرها نحن ذنباً ؟ وهل يستوي الرأس والذنب ، أم هل يستوي السيد والمسود ؟

نحن نعترف للدولة العلية بحق السيادة . حبًّا وكرامة . ولكن بالسيادة الخارجية ! بالسيادة التي حددتها المعاهدات الدولية والفرمانات . وإنا إذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كالذي يسعى في اللحاق حبًّا في اللحاق وفراراً من الاستقلال . ذلك ما لا نبتغيه . فإنه على الرغم من حالنا السيئة نسمع في قلوبنا دبيب الرجاء في الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال .

ان الاحتلال الانكليزي الذي سلب من أيدينا حرية ادارة بلادنا مؤقتاً ، يستحيل عليه أن يغير مركزنا الدولي أو أن يكون صاحب حق علينا في سياستنا الداخلية أو الخارجية . فلا يحل لنا أن نيأس من جلاء هذه القوة العارضة التي لا تمس حقوقنا المقدسة . فان اليأس على ما يظهر هو الذي يجعلنا نتغافل عن حقنا في ادارة بلادنا من غير مشارك ولا رقيب . إنه لا ييأس من الاستقلال الاّ قوم لا حق لهم في الاستقلال .

أيها السادة : إن الحقوق التي يكسبها الملك أو الأمير إنما يكسبها لقومه لا لنفسه . لأنه إما وكيل أو فضولي أصبح بالاجازة في حكم الوكيل . وليس للملك أو الأمير شيء الاّ حق الملك ، أي حق التاج فقط . وان أعمال المغفور له محمد علي باشا التي انتهت بمعاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ انما كانت لمصلحة الوطن المصري ، لا يستفيد هو منها غير حق واحد ،

(١) فكرة قال بها بعض المصريين وقصد بها في الغالب مناوأة الانكليز ، ولكن فكرة الاستقلال التام تغلبت في النهاية .

هو حق الوراثة لبنيه . أما بقية الحقوق وهي الاستقلال الداخلي أو السيادة الداخلية ، فهي حق لجميع الأمة المصرية .

بذلك يقول العقل والعلم ، وبذلك قال محمد علي باشا نفسه . واليكم شيئاً مما قال في تقرير له أمر بقراءته على أعضاء عائلته ورجال دولته في يوم ١١ من شهر المحرم سنة ١٢٦٣ هـ قال ما ترجمته :

« إن أفكار وآمال محمد علي هي لخير هذا الوطن . نحن وطنيون . ومن لم يفهم معنى الوطنية فهو بلا شك لا يستطيع أن يكون في مصاف العقلاء » .

وقال في موطن آخر من ذلك التقرير « أيها الرجال : استحلفكم بالله أن تطهروا نفوسكم من الشهوات النفسانية . أنصفوا . اخدموا هذا الوطن العزيز باخلاص . فمتى كان وطنكم عزيزاً كنتم أعزاء . اعملوا ولا تدعوا الفرصة تفوتكم لتظهروه أمام العالم وطناً عظيماً بأهله كبيراً بحكامه » .

هذا هو قول محمد علي الكبير من ٦٣ عاماً . تلك هي ارادته . ذلك هو بيان نيته في أعماله . أليس انه يقول بصريح اللفظ انه مصري وطني صرف ، وانه انما يكسب الحقوق لهذا الوطن لا لنفسه . وان الاستقلال الذي حصل عليه ليس امتيازاً لعائلته فقط ، بل هو استقلال للمصريين ومنهم سلالته بالضرورة كما قدمنا .

بعد هذا ، وبعد ما أجمع عليه علماء القانون الدولي أن مصر وبلغاريا متساويتان في حقوق السيادة الداخلية وشيء من السيادة الخارجية ، هل يجوز لنا أن نسلب مصر حقها فنجعلها خاضعة لمجلس المبعوثان ، في حين أن الدولة العلية نفسها تحترم استقلالنا ولا تطالبنا بشيء من ذلك ؟

أيها السادة : إن هذه المسألة لا تستحق أن يفتح الآن بابها . ولكن الذين فتحوا هذا الباب هم في الواقع معذورون . فان حالتنا الراهنة تستدعي حب الخروج منها بأي شكل من الأشكال السلمية . فانا اذا كنا في نظرنا مستقلين فنحن من جهة العمل لا نملك من امرنا شيئاً . غير اني أكرّر لكم أن تجردنا من إدارة بلادنا أمرٌ عارض لا نيأس من الخلاص منه . ولقد كنا سكتنا عن حقنا فترة من الزمان ، وما كان السكوت طريقة من طرق الوصول الى الحق ، ولكننا الآن قد جددنا في الطلب ، وسعينا الى الدستور ، وما الدستور ببعيد على الساعين .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً . فلا تيأسوا من إجابة مطالبنا ، فانها ستجاب .

— ٣ —

أيها السادة [١] : نعمل لبلادنا . ولأجل أن يكون عملنا مفيداً من الوجهة السياسية ، يجب علينا أن نراقب عن كثب جميع التغيرات التي تعتور ماجريات الأحوال عندنا ، ونقدر جميع التطورات التي تتأثر بها أمتنا في جوهرها وعرضها ، تقديراً صحيحاً .

الوقوف الدائم على حال الأمة والحكومة ، هو الوسيلة الوحيدة لانتهاز الفرص التي تمكننا من الرقي والتقدم في سبيل الحرية والاستقلال . وإننا اذا غفلنا عن مراقبة أحوالنا أو فرّطنا في ذرة واحدة من حقوقنا التي اكتسبناها ، فإنا واقعون حتماً في نتائج تفريطنا ، والمفرّط أولى بالخسارة .

أول ما يجب علينا من الوجهة السياسية ان ننظر بعين الاحتراس الى هذه الخطط التي يرسمها الاحتلال الانكليزي نفسه في معاملتنا . تلك الخطط تختلف ألوانها باختلاف الظروف ولكنها في مجموعها ومفصلها ترمي الى غرض واحد ، هو ابعادنا عن استرداد حريتنا القومية ثم تثبيت قدمه في مصر إلى ما شاء الله .

***

كانت السلطة الفعلية [٢] قبل سياسة الوفاق [٣] تعتبر نفسها دائماً سلطة أجنبية تمثل سلطة الغالب أو الفاتح على أمة مغلوبة . وكانت تدخل في جميع الاعمال المصرية ، ولكن بصراحة وظهور ، فكانت بذلك معرضة دائماً للتفرد بالانتقاد واحتمال المسئولية . كانت الامة تعتبرها دائماً أجنبية كذلك ، وتنظر الى اعمالها نظرة الذي يرى غيره يتصرف في حقه بالقوة . ذلك النوع من النظر كان من شأنه أن يجعل الامة دائماً يقظة لمعرفة مركزها أمام الأجنبي المتسلط . وكان من شأنه أيضاً ان يجعل الانكليز يعتقدون دائماً ان الأمة والعرش

(١) خطبة نشرت بعدد الجريدة رقم ٥٥٤ الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٠٩ (٢) الانجليز المحتلون
(٣) سياسة الوفاق بين الانجليز والخديو

كليهما بالمرصاد لانتقاد أعمالهم . وكان لورد كرومر يحزن حين يرى عدم اعتراف الأمة له بخدماته . وهيهات أن يعترف المسلوب سلطانه بجميل اسالبيه ! !

أما بعد سياسة الوفاق فقد تبدلت سياسة السلطة الفعلية من الصراحة العملية إلى شيء من المواربة السياسية أخذت هذه السلطة تتركنا نفهم إنها تتنحى من موسح العمل قليلاً قليلاً لا لتخلي للسلطة الاهلية موضعاً من حرية التصرف ، ولكن تقف لها وراء الستار حتى لا تعمل إلاّ ما ينطبق على مصلحة الاحتلال من كل الوجوه ، أو ما لا يضر به من أي وجه .

الأمثلة العملية ترينا كل يوم أن هذا الاتفاق لم يقصد به اتباع نظام جديد في البلاد من حكومة الفرد الى الحكومة النيابية . كلاّ . بل ان الادارة الانكليزية فشلت في عهد سياسة الخلاف ، ولم تكسب من وراء عملها إلاّ سخط الأمة واستياءها فرأت — حرصاً على مصلحتها — أن تظهر للأمة بشكل أقل كراهة ، وأقرب إلى العادة القديمة التي هي الخضوع للسلطة الأهلية من غير حساب . لذلك شرعت سياسة الوفاق مع تموّ الأمير لتخدّر أعصاب الأمة المتوترة ولتخلص من الانفراد باحتمال المسئولية . طريقة استعمارية مفيدة للمستعمرين وربما كانت مفيدة من بعض الوجوه لشخص الحكومة الأهلية ، حكومة الفرد ، التي لم يقتنع أحد بأنها تَبْغي أن تتحوّل الى شكل دستوري معقول .

امتزجت السلطتان لمصلحتهما المتبادلة . وبعيد أن يكون اتفاقهما على غير الأمة .

تلك فكرة لا أقولها جزافاً ، بل أنتزعها من الأعمال اليومية وأخص منها ما سأتكلم لكم فيه اليوم . وهو حركات السلطتين المرتبة ضد حريتنا العامة ، أي مقاومة الحكومة لطلب الدستور ، وتعديها على الحرية الشخصية .

مقاومة الحكومة لطلب الدستور

أيها السادة : الحكومة الشخصية تستمد أصلها من القوة ، وتستمد بقاءها من غفلة الأمة وسكونها مؤقتاً الى عبادة القوة .

ليس من الطبيعي أن ترى الحكومة الشخصية بعين الارتياح أمتها تَتَحَلّل من غفلتها عن المطالبة بحقوقها . لذلك فهي تضع في طريقها عقبات صعبة الاجتياز ، تضع عقبات في طريق تمدينها . تحول بينها وبين العلم الصحيح الذي يُذْهِب من قلوب الأفراد الخوف من الحاكم المطلق . تجري في سياسة الأمة على قاعدة دفع المسئولية الظاهرة ، لا قاعدة جلب

المنفعة الصحيحة . وبالجملة ما دام ان بقاء الحكومة الشخصية رهن ببقاء غفلة الأمة عنها ، فهي بدافع حفظ الوجود الذاتي تسعى جهدها في بقاء هذه الغفلة في مستوٍ ثابت .

مقوّمات الأمة هي منها كالأعضاء الرئيسية الضرورية لحياة الجسم الحي . إذا فقدت الأمة إحداها ، فهي غير مستعدة للحياة ، مهما كانت جامعة للمقوّمات الأخرى .

أريد أن أقول ان الحكومة المطلقة لا يهون عليها أن تعمل لتقدم أمتها في جميع مقوّمات حياتها على نسبة واحدة . فاذا عملت لنشر الأمن العام واشتغلت بتحسين طرق المواصلات ، واهتمت بتنظيم حال الري ، وصرفت جهدها في نشر العدل ، رجعت بالتعليم الى الوراء درجات حتى تحفظ التعادل في ايقاف الأمة في مستوٍ ثابت من الغفلة عن النزوع الى الدستور .

هكذا تصنع حكومتنا الرشيدة هرباً من تقوية فكرة الدستور في قلوب الناس .

واليكم تاريخ الحركات التي قامت بها لمحاربة هذه الفكرة :

ليست فكرة الدستور جديدة في بلادنا . فانه لما نشر الدستور العثماني [1] في سنة ١٨٧٧ سرت عدواه الى المصريين فاشتدت بهم الرغبة أن يقلدوا اخوانهم العثمانيين في كسب الشرف القومي والخلاص من ذل الحكومة المطلقة . تخمرت هذه الفكرة في أدمغة بعض الأفراد من الأمة ، وبقيت تنتشر حتى صادفت فرصة مناسبة لانفجارها ، فانفجرت بقوة ووضوح في الحركة العسكرية حين كانت مقبولة معضدة من العقلاء أي قبل أن ينشق العسكر على الأمير ، ذلك الانشقاق المعيب الذي أفضى الى حوادث سنة ١٨٨٢ المحزنة [2]

كسبت الامة بمناسبة تلك الحركة حقها الطبيعي المغصوب . حصلت على الدستور وابتدأ مجلس النواب المصري يعمل لمصلحة الامة . والذي ثبت لنا من تاريخ تلك الحركة أن مجلس النواب لم يشاطر فيها ولا بأقلية تذكر ، خلافاً لما يتقوّله الذين يحبون بقاء هذه الحالة التعيسة وكثير منكم شهود عدول حضروا ذلك المجلس ويعلمون حق العلم ان الحركة الفعلية كانت عسكرية صرفة ، ولم يكن لمجلس النواب في أمرها اشتراك يفضي الى معاقبة الامة بايقافه .

على انه مهما يكن من عمل مجلس النواب ومهما كان سبب ايقافه فان شكله قد زال ولكن حق الامة فيه حيٌّ لا يزول .

سيقولون ان مجلس النواب لم يقفل بالحق ، ولكنه أقفل بالقوة والقوة تغلب الحق .

(١) الدستور الاول الذي ألغاه عبد الحميد وشتت بعد الغائه أحرار العثمانيين (٢) الحوادث العرابية .

تقول القوة تغلب الحق مؤقتاً، ولكنها لا تمينه ، ويستحيل استحالة مطلقة أن يتحول عمل القوة الى حق محترم . كان حق الامة الطبيعي مسلوباً قبل مجلس النواب فاستردته ، ثم حجبته عنها القوة . ولكن الفكرة في استرداده لا يمكن أن تفنى ، بل هي تظهر في كل ظرف من الظروف المناسبة لظهورها .

انتهت تلك الحركة العسكرية بالاحتلال . وتمثل الاحتلال للناس بأنه ما جاء الا ليسوي الخلاف المزعوم بين الأمة وبين الأمير ، وليطفيء الحركة الدستورية . لذلك خبت فكرة المطالبة بالدستور لكيلا يتخذها الاحتلال ذريعة لطول البقاء، حتى اشتدت سياسة الخلاف بين عابدين وقصر الدبارة ، فظهرت فكرة المطالبة بالحكومة النيابية بلسان الجمعية العمومية وعضدتها الجرائد في ذلك وكانت السلطة الشرعية[1] تظهر دائماً انها تتمنى تحقيق تلك الأمنية وقد ظهرت آثار تلك الأماني الشريفة في حديث سموّ الخديو لمكاتب الطان [2] .

كانت السلطة الانكليزية وقتئذٍ تتهم هذه الحركة الدستورية بأنها حركة غير صحيحة ، وأنها غير صادرة عن الأمة ، وأن الجمعية العمومية مدفوعة اليها بعامل من عوامل السلطة الأهلية — وهذا الاتهام الفاسد يدل على أن انكلترا متى اقتنعت بأن الأمة هي التي تطلب الدستور حقيقة ، سلمت به .

لما تبدّل الحال وانقلبت سياسة الخلاف الى سياسة وفاق بين عابدين وقصر الدبارة ، انتشر بيننا حديث لسموّ الخديو مع المستر ديسي الكاتب المشهور، قيل فيه إن سموه يرى «أن الأمة المصرية كبقية الشعوب الشرقية لا تقدّر الا الحكم الشخصي » . فلما استاءت بعض الجرائد والرأي العام من هذا الحديث علّق عليه أحد رجال المعية تعليقاً لم يرضه العقلاء تكذيباً لحديث ديسي ، بل تسرّب الى بعض النفوس وقتئذٍ ان ذلك التعليق من شأنه أن يثبت صحة الحديث . أما سلطة الاحتلال فكانت لا تزال تضرب على نغمتها الأولى في تقدير الحركة الدستورية ، ولكن بخفة ومهارة وبعد عن الصراحة وتغيير في شكل إتهام الحركة ، حتى قالت بوجود طبقة من الأمة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي .

لم تكن هذه الحركات التي تأتيها الحكومة لكسب الوقت والمروق من إجابة مطالب الامة من شأنها أن تيئس طلاّب الدستور ، بل كانت تقوّي فيهم روح الأمل حتى أعلن الدستور العثماني ووقفت حكومتنا الشخصية أمام هذا الحادث الجديد موقف الحائر لا تدري كيف تعتذر لأمتها عن الاجابة لطلب الدستور اذا أجمعت عليه ، خصوصاً بعد أن قال بعض

(١) الخديو (٢) جريدة فرنسية تحدث الخديو عباس لكاتبها وأظهر ميله لاعلان الدستور : انظر باب « الخديو » في هذا الكتاب .

الكتّاب الكبار من الانكليز أنفسهم : « بأي عين تأبى انكلترا على مصر الدستور بعد أن ناله العثمانيون ؟ » اتصلت بنا عدوى الدستور العثماني . فسالت على أقلام كتّابنا وفاضت من ألسنة خطبائنا وتعدّتهم الى كل طبقات الأمة فظهر لنا حديث جديد من أحد رجال المعية يعتذر فيه عن سموّ الأمير في عدم منح الدستور للمصريين ، ويصف العقبات التي تحول دون أمنية سموّه العالية ، كأن هذه العقبات لم تكن معروفة قبل اليوم . ثم تعزز هذا الحديث بحديث جناب السير إلدون غورست الذي يرجع به الى الفكرة القديمة فكرة أن الأمة المصرية ليست الآن أهلاً للدستور .

أيها السادة : في هذا الموطن اسمحوا لي أن أبين لكم خطأ فكرتين يجب على كل مصري يحب بلاده وعلى كل محب للحق أن يحاربهما قياماً بواجب الخدمة الوطنية وانتصاراً للحق ، وهما :

(١) — ان الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له .

(٢) — ان السواد الاعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال من حكومة مطلقة الى حكومة دستورية .

* * *

ليس بغريب أن تكون بلادنا مسرحاً للتجارب يجرّب فيها المهندسون في البناء فلا يتم حتى ينقضّ . ويجرّب فيها المشترعون — كما يقال — في سن القوانين والنظامات فلا تنفذ حتى يظهر عيبها في العمل . يجرّب فيها كل شيء حتى مذهب المغالطة .

يقولون ان الامة المصرية ليست بعد أهلاً للحكومة النيابية ، كأن حق الأمة في حكم نفسها لا يتولد الاّ من الشهادة التي تعطيها لها الحكومة المطلقة بأنها أصبحت كفؤاً للحكم الذاتي . فكرة اخترعها بعض الانكليز يكسبون بها وقتاً ، فتسرّبت منهم الى بعض كبار الموظفين من الوطنيين ، ثم انتقلت من هؤلاء الى بعض الناس ، بل الى بعض الصحف . كلما عرضت فكرة الدستور طرحوا على بساط البحث كفاءة الامة للحكم الذاتي أو عدم كفاءتها له . ينتهي هذا البحث عادةً بأن الذين يحبون أمتهم يثبتون بالأدلة والشبَه ، وكل ما يقع في أحلامهم ، أن الامة المصرية أهل لحكم نفسها أي للدستور . مغالطة اخترعوها ليجرونا من حيث لا نشعر إلى الدخول في البحث في كفاءة الامة . ولا شك في ان الدخول في هذا البحث هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد ، مبدأ أن الأمة تحتاج في حريتها العامة أو في نيل الدستور الى شهادة بالكفاءة .

من المسلّم علماً ان كل اجتماع سياسي ، أي كل أمة ، هي عمل من أعمال الطبيعة أو كائن

من الكائنات الطبيعية ، يتمشى في حياته على مقتضى النواميس الطبيعيـة التي تنظم حركات كل المخلوقات . وان القوانين الطبيعية ليست ناقصة كقوانيننا ، بل أعطت كل فرد حقه من الحرية . فلم يخلق الله انساناً رقيقاً . غير ان الانسان إذا ضعفت قواه وقع في الرق بحكم قوي ظالم أو قانون جائر ، كما يقع في المرض إذا اختـلّ مزاجه . كذلك الأمة أخذت من الطبيعة حريتها العامة ، فإذا عرض لها الضعف وقعت في الرق ، أي حكمت على غير ما تهوى بحكومة مطلقة تجعل أفراد الأمة عبيداً لها . هذا ليس مقام التوسع في ذلك الموضوع ، بل نذكره على سبيل الاشارة الى أن الطبيعة قرنت حياة الأمة بحريتها العامة . فـكما ان حرية الفرد هي المقوّمة لحياته الانسانية ، كذلك حرية الأمة أو حكمها نفسها بنفسها ، هو المقوم الأول لحياتها الأمية ، بدونه لا تتم لها الحياة .

على ذلك يكون حق الامة في الدستور هو حقـا طبيعيًّا خلق مع الامة من يوم كونها أمة . أي من يوم ان استكملت ماهيتها التي هي اجتماع أفراد يحسون بمجموعهم وبالتضامن بينهم ويشعرون بالتوفيق بين مصلحة كل منهم ومصلحة المجموع . فاذا وجد هذا النظام في مجموع من الافراد كانوا أمة لا يجوز البحث فيما اذا كانت أهلاً للدستور أو غير أهل له .

إذا كان حق الامة في الدستور هو كحق الفرد في الحرية ، ألا يكون حرمانها من الدستور كحرمان الفرد من الحرية بحجة انه زنجي ، أو انه لا يقرأ ولا يكتب ، أو انه لم يتخرّج في العلم على الغزالي أو على ابن رشد !

واذا كانت الحرية العامة هي العلة في حياة الامة ، فما حال الذي يجعلهـا موضوعاً للبحث إلاّ كحال الذي يتحكم في حقها من الحياة .

الانكليز من أصحاب هذه النظرية ، وإنهم لأصحاب الفضل الاول على الانسانية — في الغاء رق الافراد مهما كانوا وحيث وجدوا في آخر الثلث الاول من القرن الماضي . فإذا كانوا يرون انمسألة الحرية والرق هي مسألة كفاءة ، فهل ثبت لديهم أن زنوج افريقية ليسوا أقل كفاءة من بيض لوندره للتمتع بحريتهم الشخصيـة ؟ أم المسألة ليست مسألة كفـاءة واستعداد ، بل هوحق طبيعي ، من الظلم البين أن يحرمه صاحبه مهما كان مبلغ استعداده ؟

لست أقف في هـذا المعنى عند حد ان الحرية العـامة أو الدستور حقٌّ نشأ مع الامة من يوم وجودها ، بل أقول كما قال بحق بعض المفكرين الماضين : ان سلطة الامة ليست كبقية الحقوق ، فلا يجوز لهـا أن تتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . ليس لها أن تتنازل عنها ولا عن بعضها بمقابل أو من غير مقابل ، لأن كل عقد من هذا القبيـل باطل بطلاناً أصليًّا .

خلقت الأمة لتكون صاحبة السلطة والسيادة ، فلا يجوز لها أن تتنازل عن سلطتها التي هي أكبر مقوّمات حياتها .

* * *

وفي هذا المقام اسمحوا لي — أيها السادة أن أردّد على أسماعكم مع مزيد الارتياح ما نطق به جلالة مولانا السلطان الاعظم عبد الحميد خان إذ يقول : « ان الرقابة على البلاد هي لله ثم للأمة . وان النواب هم الحفظة على حقوقها » .

من هذا يبين لكم وهن حجة القائلين بأن الدستور يجب أن يتوقف على الحكم بأهلية الامة له . أولى بهم وأقرب للصراحة أن يعترفوا لنا بحقنا في الدستور وبأنه علة لحياتنا العامة ، وأن يصرّحوا بأنهم لا يريدون لنا الحياة .

على انه اذا كان الدستور هو سلّم الكفاءة فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة وقد حيل بيننا وبينها بعملهم على تأييد شكل الحكومة الشخصية التي هي حكومة ضرورة كما رأى سبنسر إذ قال ما معناه :

« ان الحكومة المطلقة هي حكومة ضرورة . فاذا انتظمت الروابط الاجتماعية بين الافراد حتى صار لفيفهم أمة ، تكون قد زالت الضرورة التي أوجدت الحكومة المطلقة فتزول الحكومة وراءها » ... الى أن قال ما نصه :

« مهما كانت علاقة الحاكم المطلق بعبيده مفيدة للعبيد من الوجهة الأدبية ، ومهما كان الجائز أن يكون الحاكم المطلق هو أحسن الناس : مهما يكن من ذلك ، فاني أقول ان هذه الحكومة هي شر . لا لأن الحكومة النيابية هي خير واسطة لتربية الأمة فقط ، بل لأنه لا يوجد انسان من بني آدم مهما كان حظه من العقل والحكمة، قادر أن يسوس بمفرده أمور جمعية مدنية متضاعفة التركيب ، وانه مهما حسنت نيته وصفت مقاصده وشملت رعايته ، معرّض لأن يجر على أمته أكبر المصائب التي ما كانت تقع بغير وجوده »

معنى ذلك أن الحكومة المطلقة يستحيل أن ترقى بها أمة الى كمالها الخاص ، ويستحيل أن تكون مستحقة للبقاء في أمة لها نظام اجتماعي ، فاذا كانوا ينكرون علينا أن لنا نظاماً اجتماعيًّا تحدّدت فيه روابط العائلة من الزواج والميراث والأبوّة والبنوّة ، وتحددت فيه علاقات المساكنة والجوار ودخلت فيه عاداتنا القومية وتقاليدنا الأهية : اذا كانوا ينكرون علينا ايضاً وجود ذلك النظام عندنا ويقولون بأننا متوحشون لا جامعة لنا ، كان بحثهم منتجاً ومبدؤهم صالحاً . أما وهم يعترفون بنظامنا الاجتماعي ، وانه من خير النظامات

الاجتماعية ، فقد سقطت حجتهم وثبت قولنا : إن أمتنا أهل للدستور الآن مهما كانت شهادة السلطتين .

« ان السواد الأعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال » : اعترف لكم بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة ، وان الأمة تأخذ الدستور لا تعطاه ، وان كل أمة متى أجمعت على تغيير شكل حكومتها تحققت ارادتها من غير نزاع . لأن الرأي العام قوته دائماً غالبة خصوصاً متى لوحظ ان الدستور ملك للأمة من يوم كونها أمة . ولكن أمتنا كما قلنا مراراً — ليست أمام حكومتها فقط ، بل هي أمام حكومتها زائداً عليها قوة أخرى هي قوة الاحتلال الانكليزي ، وقد أخلّ وجوده بالتوازن بين أمتنا وحكومتنا . وهناك اعتبارات أخرى يجب علينا أن لا ننساها وهي مصالح الأوربيين النازلين في بلدنا ، تلك المصالح التي يجب علينا رعايتها كل الرعاية لأن اكرام الضيف وتضحية الغالي والرخيص في سبيل ارضائه هو من أكبر شعائرنا القومية ، فكيف به اذا كان ضيفاً نستفيد منه استفادة كبرى في حياتنا المالية والاجتماعية ونعترف بالخير الكثير الذي وصل الى مصر على يديه ؟ (١)

نحن نقدر هذه الاعتبارات قدرها ونعتبر تقديرها أمراً حيوياً داخلاً في ماهية الحياة المصرية ، وركناً من أركان السلام الذي امتزنا بمحبته والخلود اليه عن جميع جيراننا الذين هم من جنسنا ومن دمنا .

تلك هي فضائلنا يشهد لنا بها الحس كما شهد لنا بها نزلاؤنا من الأوربيين . فقد اشتهر عنا بحق اننا ننزلهم منا خير المنزلة ونقدمهم علينا في كل المنافع . لم ينكروا علينا هذه الفضيلة بل هم يعترفون لنا بأن بلدنا خيرٌ لهم من كل بلد آخر من بلاد الشرق .

ولكن هذه الفضائل قد قلبت رذائل في أعين الذين يأخذون بظواهر الأشياء والذين يريدون أن يتخذوا من وداعتنا حجة يثبتون بها أننا متأخرون لا نعرف للدستور معنى ولا نبغي للشرف المصري رفعة ، بل كل ما نتمناه هو أن نأكل ونشرب في ظل حكومة تنفرد بالأمر دوننا ، وتتصرف في حريتنا وأموالنا من غير حساب .

لذلك ظنّ بعضهم ، أو أراد أن يظن ، ان لطف الأمة المصرية في الطلب أو قصر طلب الدستور على بعض الطبقات ، دليل على انها سعيدة بحكومتها الحاضرة مع اطلاقها واستئثارها بالسلطة دون الأمة ، وان رأينا العام لم يجمع بعد على الدستور ، أي ان السواد الأعظم ليس

(١) كلام الى التهكم أكثر منه الى تقرير الواقع ، أو هو كلام أملته ضرورات سياسية واجتماعية

متأثراً باختلال الحكومة ونقصها ولا متأثراً بوجدان الاستياء الذي هو الدافع عادةً الى حب تغيير الحال الحاضرة مهما كان السبب في ذلك الاستياء .

خطأ فوق الوصف . اليكم طبقة الأعيان وكبار المزارعين : من الطبيعي أن هؤلاء لهم مصالح متعددة يومية بنسبة اتساع ثروتهم . هم يريدون قضاء تلك المصالح سواء كانت متعلقة بري الأطيان أو بترتيب العمد والمشايخ والخفرة أو بسلامة حقوق الانتخاب من العبث . وها نحن أولاء نعرف كيف يقابل أحدهم في دواوين الحكومة وهو يعتبر نفسه ركناً لقومه ورئيساً لعائلات شتى تكوّن جزءًا من الأمة . يقابله الشاب الانكليزي مقابلة تشف عن كثير من عدم الرعاية والاحترام . فهل ترون ان ذلك العين أو ذلك الذات يخرج من عند ذلك المفتش مسروراً جدًّا وقرير العين بأن مركزه في قومه لم يعطه من نفوذ الكلمة شيئاً مطلقاً بل لم ينفعه حتى في أن يقابل بما يحب ؟ صبراً إذا كان هذا الجفاء الذي قوبل به ذلك العين قد أنتج قضاء مصلحته على طريق الحق والعدل . كلاّ لأن أثر ذلك ظاهر واضح من إجماع أعياننا على الشكوى من الري ومن الأمن العام ومن كل مصلحة لهم بها علاقة مباشرة . من الطبيعي إذن أن هؤلاء الأعيان يشتهون أن يكون لهم ما للكبراء الانكليز من الاحترام في حكومتهم ، وما لكل صغير أو كبير في حكومة دستورية من الحظ في نجاز مصلحته بالحق .

واليكم طبقة المتعلمين الموظفين : هل هم سعداء جدًّا بأن كلاًّ منهم مكتوف اليدين عن العمل بحرية لمصلحة بلاده أو لارضاء ضميره ، وكلهم من غير استثناء انما ينفذون في أعمالهم رغبات رؤسائهم الانكليز ؟ أليس من الطبيعي أن يطمع هؤلاء الموظفون بأن يكون لكل منهم من الأثر ما يناسب مركزه الأصلي ، وما ينتج له احترام قومه إياه ، لأن احترام الأمة للموظفين يكون دائماً على قدر ما في يدهم من السلطة ، فان لم يكن في أيديهم منها شيء ، ففيم يكون امتيازهم الداعي للاحترام الخاص ؟ هذا من الوجهة النظرية الصرفة . فأما من الوجهة العملية فاسألوا أي موظف يسمعكم مقدار كرهه لوظيفته حتى لقد يقول بعضهم انه فيها مكره لا بطل .

هاتان الطبقتان طبقة الأغنياء بالمال والأغنياء بالمعرفة هما فوق ما وصفت لكم ، وأظنكم تعلمون من الأدلة على صحة وصفي اكثر مما أعلم .

فاما طبقة العمال الذين هم في كل أمة لا يهتمون بشيء اكثر من أن يكونوا في رخاء من العيش وان تضمن لهم ، على قدر ما يفهمون ، حريتهم الشخصية . هؤلاء من عادتهم دائماً يقدروا خير الحكومة وشرها بمقياس ما هم فيه من الرخاء والشدة من غير التفات إلى ما إذا

كان الرخاء والشدة آتيين من عدل الحكومة أو من ظلمها . فإنهم يحكمون دائماً على النتائج من غير رجوع الى المقدمات — هذه الطبقة متوسط كسب الرجل منهم أربعة قروش في اليوم والحاجات التي جرّتها المدنية أوسع من أن تحصر وعلوّ الأسعار أشهر من أن يوصف. فهل ترون أن أحدهم مسرور جدًّا من أن يبيت بالجوع هو وعياله أو لا يأكل إلاّ الكفاف أو يضطره الأمر إلى مخالفة الفضيلة ليسد بجريمته ما ضنّ عليه به هذا النظام المعيب؟ لست أفيض لكم فيما هو معرّض له هذا الفلاح الفقير من احتقار صغار المستخدمين له إن قضت الضرورة باقترابه منهم ، ولا فيما يطلب منه خفير القنطرة أو حاجب المحكمة الشرعية أو عسكري البوليس أو غيرهم إذا هو أراد ري غيطه أو وقع في خلاف مع زوجته أو اشتبه في بقرته أنها حرام . . الخ الخ . وما علامة رضى هذا الفلاح بالحال الحاضرة وكل يوم ترتفع أسعار القوت عليه ؟ ما هو اعترافه بالرضى عن الحكومة المطلقة وهو يسبّ الزمان والمكان صباح مساء ويطلب تغيير الحال الى الحكومة الدستورية التي يظن أنه يجد فيها سعادته المنشودة .

الواقع يشهد إذن ان استياء الناس من مأموري حكومتنا عام . اللهمّ إلاّ إذا كانت حكومتنا تستطيع أن تكرّر ما قاله اللورد بالمرستون في مجلس النواب ! « إني شديد الاقتناع بأنه لا يوجد أحد من عمال الحكومة كبيراً كان أو صغيراً ينقصه حسن النية في أداء العمل الموكول اليه . » لكن حكومتنا لا تستطيع أن تكرّر هذا القول الذي مضى عليه أكثر من أربعين عاماً ، إلاّ إذا كانت تعتبر لسانها الرسمي هو نص الحقيقة مهما خالفه الواقع المحسوس .

الانسانية عندها شوق طبيعي للتشرف والرفعة ، لا إلى التسفل والانحطاط . هذا الشوق الانساني يسير دائماً بالفرد من يوم الى يوم الى كماله الوجودي الخاص ، وهو كذلك يسير بالجمعية البشرية من قرن إلى قرن إلى الفضائل الاجتماعية . إلى اباء الضيم والشجاعة والعدل ومعرفة قيمة الحياة على النظام المدني الفاضل . وإن مصر هي أيضاً جزء من بني الانسان يجب أن يرجى لها إن تجري وراء غيرها في المدنية والاستقلال ، وإنها في هذا النور الساطع نور الدستور والحرية ، تقدر أن ترى بسهولة طريق الخير والتقدم ، وأنها في هذا الجيل الحاضر الخليق بأن يسمى جيل الدستور العام ، يمكنها أن تتخذ غيرها قدوة حسنة لها . فاذا كانت مصر سائرة على هذا النحو كما هو الواقع تبعاً لذلك الشوق الطبيعي الى الشرف ، واقتداء بالأمم المجاورة لها ، فكيف يرد على أذهنة بعضهم انها غير ميالة للدستور ؟ بهذا يجيب الذين تيئسهم أمثلة جزئية استثنائية لا يعتدبها ، يغلبون حكمها على الحس الذي

يكاد يلمس الروح العامة في مصر ، القائلة بوجوب تغيير الحالة الحاضرة الى الدستور .

لست أرى في المجموع العصبي للأمة أو في جهازها الحيوي — كما يقولون — ما يفقدها الاحساس بهذا الشوق الطبيعي الى الرفعة ، كما تحس به كل الأفراد والأمم ، بل أرى عكس ذلك أن جهاز الأمة الحيوي لا يزال الى الآن سليماً من أمراض الخمول ، سليماً من الضعف العصبي الذي ينتج عن الافراطات المتنوعة . بعيداً عن الكسل كما تشهد بذلك الحاصلات التي تخرجها من الأرض كل عام . فاذا كان يوجد في الأخلاق شيء من الضعف جرَّه عليها الاستبداد الطويل ، فانها لم تكن فريدة في هذا العيب العرضي السريع الزوال ، بل هو عيب وجد في كل أمة محكومة بحكومة مطلقة قد يبقى أثره ملازماً لها الى يوم اعلانها للدستور .

الانكليز أنفسهم الذين هم من أشد الأمم تمسكاً بالفضائل الاجتماعية والحرية الشخصية والعامة يعلمون حق العلم كيف كانت حالة الأخلاق الاجتماعية عندهم حتى بعد اعلان الدستور ، وكيف كانوا يطيعون القوة طاعة عمياء .

إذن ليس ما نحن فيه من الضعف عيباً أصيلاً كما يزعمون ، بل هو طاعة للقوة ، والطاعة للقوة القاهرة ضرورة طبيعية تذهب بذهاب القوة . ومن الغريب أن الذين يرغموننا على الطاعة لقوتهم ، هم الذين يعيروننا بأخلاق التناهي في الطاعة !

وأغرب منه أنهم بعد الدستور اليابانى والدستور العثماني والحركة الايرانية لا يزالون يحيون ما أمات العلم من قول قدماء اليونان : « خلقت الأمم بعضها للحكم وبعضها للطاعة » ليقولوا إن الشرق خلق للطاعة فلا يقدَّر الاَّ الحكم الشخصي ليتدرَّجوا من هذا الى اثبات أن الأمة المصرية لا تقدَّر الاَّ الحكم الشخصي . ولذلك فهي غير مجمعة على طلب الدستور .

أيها السادة : نرجع الى وصف حركات الحكومة ضد الدستور . لم تقف حركات الحكومة ضد الدستور على رفض طلب الجمعية العمومية ، ولا على ما تتهمنا به من عدم الكفاءة ، ولا على الدعوى بأن الرأي العام غير مجمع على طلب الدستور . لم تقف عند ذلك ، بل اختطت خطة جديدة يظهر فيها كما قدَّمت لكم ، خطر سياسة الوفاق على آمالنا الدستورية .

صرحت السلطتان جميعاً بأن لا دستور ، وكان يظهر من تلك التصريحات انها يقصد بها تخدير الحركة الوطنية واقعاد نوابنا عن تنفيذ عزمهم الذي عقدوا النية عليه بعد الدستور العثماني ، وهو طلب الدستور ، ليكون هذا الطلب احتجاجاً على رفض الحكومة لطلب الجمعية العمومية ، ودليلاً على أن الامة ليست فانية في إحدى السلطتين كما قدروا لسياسة الوفاق .

لما لم تأت تصريحات السلطتين بالنتيجة المقصودة واستمرَّ أعضاء الشورى يجمعون أمرهم على طلبه بالرغم من تلك التصريحات ، عمدت الحكومة الى تلك الخطة الخطرة المعيبة من كل

الوجوه. دخلت بينهم لتحملهم على العدول عن الطلب أو ارجائه أو تعديله على الاقل فلم تظفر بشيء كثير. بل مع تلك المداخلة جاء طلب مجلس الشورى على اجماله منطبقاً على ارادة الرأي العام. ثم أردفت مداخلتها هذه بأن تجاوزت حدود القانون فاعتدت على الحرية الشخصية في بعض الاحتفالات بصلاة الجمعة والاحتفال بالمحمل حتى لا تسمع هاتفاً يهتف بالدستور.

ومن الغريب ان حكومتنا التي تكره أن تسمع الهتاف بالدستور تظهر لنا كل يوم في ثوب برّاق لتجعلنا نظن انها تحبه. وآخر مظهر لها في هذه المحبة انها أطلقت المدافع تحية لاجتماع مجلس المبعوثان في الاستانة. حركة جميلة وحنو للحرية يأخذ بالقلوب، ولكن موضع الحيرة هو في التوفيق بين هذين العملين الصادرين من الحكومة في آن واحد: تعاقب على الهتاف بالدستور لمصر، وتضرب المدافع ترحيباً به في تركيا. تحب للأمة العثمانية فوق ما تحب لأمتها المصرية!!.

ألا يكون الأمر أن الحكومة قد تعبت في اقناعنا بمحبتها للدستور — وانه لا يمنعنا منه إلاّ عدم أهليتنا، فأطلقت المدافع لا حبًّا في دستور الترك، ولكن لتصم آذاننا اصماعاً بأنها دستورية بالقوة لا بالفعل؟

ان كانت هذه فكرتها فنعمت الفكرة، لأنها تدل على حذق ومهارة لم يظهر إلاّ نقيضهما يوم الاحتفال بالمحمل.

أظن مع الاحترام ان أعمال حكومتنا تدل على أنها في سياسة الأمة ليست بأكثر منها كفاءة في حفظ الأمن العام. وإذا صحّ ذلك ألا يكون لمصلحتها ولمصلحة الأمة ولمصلحة الانسانية جميعاً أن لا تقف لنا في سبيل الدستور؟

أيها السادة: ليس من العبث أن نبين دائماً غرض مجلس الشورى من الدستور حتى نأمن نتائج الابهام.

نكرر كل يوم ان أمتنا تطلب دستوراً خاصًّا كدستور سنة ١٨٨٢ لا يتعرض في شيء للمصالح الأوربية. أعني نطلب مجلس تشريع لا يتعدى أثره الى غير المصريين. نطلب سلطة الأمة على الأفراد. نطلب سياجاً حصيناً يحمي قانونها الذي هو كفيل بالحرية الشخصية لأبنائها. نطلب سلماً نرقى عليه الى تربية الأمة وتمدينها. نطلب أن نحكم أنفسنا لا أن نحكم غيرنا. فهل نحن في هذا ظالمون؟

أم يقولون إنه يجب البحث فيما اذا كان نوابنا مختصين بأن يطلبوا الدستور من الحكومة أو غير مختصين. ولسنا ندري ما معنى هذا البحث إلاّ أن يراد اثبات ان أعضاء الشورى ليسوا نواباً عن الأمة!!!.

أنهم مختصين بالنص . ولكنا لا يهمنا البحث في اختصاصهم ما داموا هم أعيان الأمة ونوابها وما دامت الأمة تعضدهم في هذا الطلب الحق .

لما وصل طلب الدستور ليد الحكومة كنا نظن ان الظروف الحاضرة ستضطرها الى اجابة نداء الأمة ، ولكنها على عكس ذلك قد تعدَّت على الحرية الشخصية وكان هذا مظهراً من مظاهر السياسة الجديدة التي أولى بها أن تسمى سياسة العنف .

التعدي على الحرية الشخصية

أترك التمثيل ببعض الحوادث الجزئية التي تناولها البحث في حينها وانطوت عليها الأشهر الماضية لأضرب لكم مثلاً جديداً حيًّا لا تزال حافظاتنا تردده بتحديد ووضوح ، مثل يدل على أننا لا نتقدَّم في سبيل آمالنا الدستورية فقط بل نتأخر كثيراً في الأمن على حريتنا الفردية . على ألصق الأشياء بحياة كل منا وهو الحرية الشخصية . ذلك المثل الحي القريب هو حركات الحكومة في هذه الأيام الأخيرة في كل احتفال من الاحتفالات التي يظن فيها إمكان الهتاف للدستور ، كاحتفال يوم المحمل والاحتفال لصلاة الجمعة بمسجد السيدة زينب .

حكومتنا تأمر فنطيع وتنهي فنزدجر . ولكنها نسيت أن للسلطة حدًّا تقف عنده فان جاوزته كانت ظالماً . وللطاعة حدًّا تقف عنده فان جاوزته كانت هواناً وجبناً ، ولقد ابتلينا في كل أطوارنا خصوصاً في عهد هذه الحكومة المخلوطة من السلطتين ، أننا أمة في غاية السلامة انقياداً وفي غاية الرفق انتقاداً . ألا تعجبون لأمة هذا سلوكها مع حكومتها أن تقابل بالمعاملة التي عوملنا بها في هذه الاحتفالات ؟

أقفلت القهاوي من غير أحكام قضائية وفي غير الحدود القانونية ، ولكن بقوة البوليس . امتنع اجتماع الناس على حفافي طريق الاحتفال كالعادة لا لأنهم لا يريدون مشاركة الحكومة في تلك الاحتفالات ، ولكن بقوة البوليس . ولو استطاعت الحكومة أن تنكر ضرب عسكرها للناس تحت أعين الضباط يوم المحمل من غير مبالاة ومن غير سبب مقبول ، لما استطاعت أن تنكر تعطيل القهاوي ومصادرة الناس في المرور من غير ضرورة نظامية . وعندنا على ذلك أدلة الحس وأدلة كتابية .

يقولون إن الذي جرَّ هذه المخالفة للقانون والعادة هو أن الشباب في احتفال نقل الكسوة صاحوا ! « ليحيى الأمير ليحيى الدستور » عجباً — حتى ولا في الدعوات الصالحات ! . حتى ولا فيها يتركوننا أحراراً نقول ما لا يخل بالنظام ولا بمصالح فرد من الأفراد !

نعم « ليحيى الأمير ليحيى الدستور » تلك هي الجناية ، التي ارتكبتها الأمة فعوقبت عليها بهذه الشدة الماسة بالحرية الشخصية في ضحى النهار من غير مبالاة .

* * *

لما احتلت مصر بالعساكر الانكليزية كان من اللازم على دولة انكلترا تبريرا لبقائها بادىء الأمر أن تعلن أنها باقية قليلاً لتعضيد عرش الخديوية المصرية لأن الأمة تناوؤه . ثقلت هذه التهمة على أسماع الأمة وفهموا أن المرحوم توفيق باشا والانكليز طرف ، والأمة طرف آخر . امتعض الناس من هذا الاعتبار وقلّ سعيهم مختارين الى السراي وقلّت جموع الناس في حفلات الصلاة مع الخديوي . كان ذلك من شأنه أن يجعله رحمه الله يستاء من هذه المعاملة . كأني برؤساء المصالح أدركوا هذا الاستياء فكان آكد ما يتقرب به ذو رئاسة الى الخديوي هو أن يحث مرءوسيه على حضور الحفلات والتشريفات . وكان أكثرهم اقناعاً لغيره هو ذلك الرئيس الذي يقول لمن حوله ! « لا بدّ لنا من أن نثبت أن الأمة والأمير شيء واحد حتى تسقط حجة المحتلين الذين يبنون احتلالهم على الجفاء بين الأمة وبين الأمير »

وكان من الأخبار السارة وقتئذٍ أن تنشر الصحف أن السراي يوم التشريفات كانت غاصة بالعلماء الأعلام والذوات الكرام وعمد البلاد وأعيان الأقاليم حتى تأخر موعد الفراغ من التشريفات كذا من الوقت

كان يرضيه ويسره رحمة الله عليه أن يرى الأمة ملتفة من حوله بمناسبة ومن غير مناسبة يدعو له كل بما شاء ويهتف له كل هاتف بما يجيء في رأسه .

نعم ان هتاف الأمة لملكها أو أميرها المطلق هو أكبر ما ينبغي أن يتمناه ، لأن ذلك يفهم ان شكل حكومته مع كونه غير مستحق البقاء ، فان شخصه محبوب عند محكوميه .

ولكن حكومتنا الجديدة بسياستها الجديدة يظهر انها تريد أن تكون ذات شكل آخر فوق شكل الحكومة المطلقة بكل معنى الكلمة فلا يهمها الدعاء ولا يزعجها الهتاف ، بل يهمها أن تظهر جبروتها فتكم الأفواه عن الهتاف وتعقل الألسن عن الكلام وتصادر الأمة في الحرية الشخصية لأن شبانها قد هتفوا « يحيى الأمير ويحيى الدستور »

أليس تصرف الحكومة هذا يثبت أنها تحترم الحرية الشخصية كلما لم يكن لها منفعة من التعدي عليها ، فاذا رأت أن تكم أفواه الشبان بالتعدي على تلك الحرية فعلت ؟ وان صحّ ذلك فهل يكون هذا هو كل مبلغ احترامها للأمة والحرية . أم يكون ذلك هو كل الدستور الذي تتمشى عليه كما يقول السير الدون غورست ؟

ان وزارتنا الجديدة وزارة جذابة بالمركز الخصوصي الذي كان لأفرادها في قلوب الناس وما كنا لننتظر أن مثل هـذا العمل سيكون باكورة من بوادر أعمالها . ولـكنه قد كان ورضيت به !! فما أضيع آمالنا التي نعلقها على هذه الوزارة الجديدة ! !

أشعر أن بعض النـاس لا يرون رأيي ويظنون أن تشدد الحكومة في منع الهتـاف بالدستور واتخاذ طرائق غير قانونية لذلك أمرٌ بسيط لا يستحق المغالاة على رأيهم الى هذا المقدار . ولو انهم خالفونا في الدليـل على الوقائع لهان الأمر ، لاننا نستدل بالتواتر العام وأقوال الجرائد التي روت ذلك من غير أن تكذب الحكومة الرواية وبما كان من تشكي أرباب القهاوي — ولـكن المخالفة في الرأي واقعـة على ان اقفال القهاوي على غير العادة ومن غير حكم قضائي هو أمرٌ هين لأنهـا « قهاوي بلدية » ولأنها لم تقفل إلاّ ساعات ولأن الخسارة التي لحقت أربابها طفيفة جدًّا . ليسمح لي هؤلاء المتسامحون في أمر الحرية الشخصية أن أقول ان تعدي الحكومة على شخص واحد في غير الحدود المبينة في القانون هو تعدٍّ على حرية الأفراد جميعاً ، وان الأمة لا يمكنها ان تسمح للحكومة بتعدي القانون فما الذي يمنع الحكومة قياساً على اقفال القهاوي بغير حكم ان تخرج أي رجل من داره أو ملـكه بغير حكم وان تحبس في غير جريمة وبغير حكم ؟

أصبح كون المرء حرًّا مرادفاً لـكونه انساناً ، فان صحّ ما يقولون من أن مجموعتنا ليس كفؤاً للحرية العامة أي للدستور ، فهل يمكنهم أن يقولوا بأن أفرادنا ليسوا أكفاء ليكونوا أحراراً أي أناسيّ ؟ . واذا كانت الحرية الشخصيـة من الاعراض التي يصح للحكومة ان تعبث بها من غير احتجاج من جانب الامة ، فهل يمكن أن يفرض لوجودها قيمة ؟

* * *

أيها السادة : الحرية الشخصية خلقت مع الانسان ومهما كان الرق قديماً فإن الحرية أقدم منه . فليست الطبيعة — كما قدمت — هي التي أوقعت الانسان في الرق ولا هي التي حدّت حريته بالحدود التي نراها عليهـا اليوم . ولـكن الذي حدّها هو الضرورة النظامية أو ضرورة الاجتماع . الحرية أم الفكر ، أم العلم ، بل هي المقصود من معنى الحياة الانسانية . لذلك لم يخطىء الحكماء الأقدمون الذين كانوا لا يعتبرون العبد شخصاً ، بل يعتبرونه آلة حية أو شيئاً من الأشياء المملوكة . لأن الحياة بغير الحرية موت حقيقي . على ذلك كان التساهل في أمر الحرية الشخصية يعتبر دائماً تنازلاً عن حقوق الانسانية وواجباتها أيضاً .

كان للانسان قبل ترتيب الحكومة كل الحرية المطلقة وكانت له السلطة المطلقة على ما يمكنه، فلما كانت الحكومة أخذت منه السلطة كرهاً كما في الحكومات المطلقة، أو بالوكالة كما في الديموقراطيات الصرفة، ولما كانت سلطة الانسان لا تتناول الاضرار بنفسه أو بغيره، كان من اللازم ان الحكومة مهما كانت مطلقة لا يمكنها أن تضر بأي فرد من الأفراد ولا بالمجموع فتعدّيها على حرية الفرد خروج عن كل سلطة مقبولة، بل فسوق عن الغرض من ترتيبها وهو حماية حرية الأفراد الذين انتقلت سلطتهم اليها، إلا اذا كانت ترضى أن تكون ظالمة.

نعم ليس للعدل المطلق حدود مرسومة، ولكن مبادىء العدل واضحة في نفوس الناس يحددها اتفاقهم على ما هو عدل وما هو غير عدل. وهذا الاتفاق هو القانون. فان القانون مهما كانت صفة واضعه ومشروعية سلطته يعتبر دائماً اتفاقاً بين الناس بعضهم مع بعض وبين مجموعهم وبين الحكومة. فاذا أخلت الحكومة بهذا الاتفاق أي أتت أمراً لا مبرر له من القانون فقد ارتكبت الظلم الصارخ. فما عسانا نقول اذاً وقع ذلك التعدي على أقدس مقوّمات الانسان وأوجب ما يجب على الحكومة احترام القانون فيه وهو الحرية الشخصية.

***

لم تُرتّب الحكومة مهما كان شكلها إلاّ لحماية الأفراد في حريتهم وحياتهم وأموالهم. وها نحن أولاء زانا جميعاً كمثل حنا « الدكتور نوردو[1] » كلٌّ منا يدفع للحكومة ضريبة تعيش بها. فاذا شبّ أحدنا وقصد دخول المدرسة طلبت منه مالاً جديداً، ثم طلبت فوق المال شهادة الميلاد، أي شهادة تثبت انه مولود. فاذا أراد أن يجلس هو ورفقة له في الشارع المقول بأنه ملك العموم منعه البوليس من تنفيذ هذه الارادة البريئة بحجة مزاحمة الطريق وإلاّ أمسكه من خناقه الى المحاكمة. فاذا أراد أن يفتح دكاناً وضع البوليس أنفه في المسألة أيضاً ومنعه إلاّ اذا أتى برخصة. فاذا لم يكن لديه من العلف ما يسمن دابته ضبطته جمعية الرفق بالحيوان بمساعدة البوليس. فاذا أراد أن يروي غيطه من ماء النيل المباح منعته الحكومة حتى يضع ماسورة هي التي تقدر تصرفها، فاذا رآها غير كافية لري الغيط لأن بعضه بقي شراقيّاً، قال له المهندس « صدقت قاعدة التصرف وكذب غيطك ». فاذا بلغ سنّاً معينة أخذ للجندية ليكون فيها آلة يديره غيره لخدمة الحكومة أو الوطن أو ما تشاءون وإلاّ يدفع عن ذلك دية قلّ أن يملكها. فاذا ولد له ولد وجب عليه أن يقيده في الدفتر وإلاّ حوكم على ذلك. ووجب عليه أن يطعمه بمادة الجدري والاّ عوقب على ذلك. فاذا مات هذا الولد العزيز

(١) الدكتور ماكس نوردو : Max Nordau مؤلف من نابهي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين.

ودفنه في بستانه فهنالك الطامة الكبرى ، وعوقب على ذلك ، ونبش قبر ابنه وحمل الى المدفن الذي تحب الحكومة أن يكون هو مخزن الأموات حتى اذا اغتنى الرجل وأراد أن يبني بيتاً يمنعه البوليس الا أن يأتي برخصة . فاذا صارت له عزبة يملكها فلا وابور ولا طاحون ولا تابوت الا بعد أمر الحكومة ورخصتها . فاذا تعلّم الطب أو الحقوق تمنعه الحكومة من الشغل الا اذا كانت بيده ورقة هي الشهادة النهائية بغيرها لا يكون طبيباً ولا محامياً ، ولو كان أعلم أهل زمانه ... الخ .

وبالجملة لا إرادة لأحد ، ولا حرية لأحد ، الا بمقدار ما أرادت له الحكومة من الحرية أو الارادة .

اذن نحن ندفع للحكومة جزءا مهمًّا من أتعابنا ، وندفع لها كذلك جزءا عظيماً من حريتنا ، ولكن ذلك كله في مقابل أي شيء يا ترى ؟

أجل هي تأخذ من أموالنا ومن حريتنا في مقابل انها تعمل لحفظ ما بقي من المال بعد ما أخذت ، ولاحترام ما بقي من الحرية بعد ما حددت . وعقد العوض هذا ، هو القانون . نعم ولكن قد نرى مالنا الذي يسرقه اللصوص لا يرد علينا ، وحياة القتلى الكثيرين منا لا ترد عليهم ، أي نرى الأمن العام باعتراف الحكومة ليس ضامناً لنا استكمال الحياة من غير أن يقصفها الجناة ، ولا ضامناً لنا التمتع بالمال من غير أن يذهب به الجناة . على ذلك قد نكون مغبونين في صفقة المعاوضة . ولكن مع هذا كله نحن راضون بنصوص العقد أي بنصوص القوانين . فهل يوجد في هذه القوانين نص يبيح للحكومة أن تحد من حريتنا الشخصية بأكثر مما حصل عليه الاتفاق ؟ هل يوجد نص يبيح لها أن تقفل القهاوي بغير حكم ، وتمنع حرية المرور من غير وجه ؟ ذلك لا يوجد في القوانين .

هنالك شيء لا يوجد في القوانين ومع ذلك للحكومة أن تأتيه بحق السيادة « السوفرنتي »[1] فهل اقفال الدكاكين في النهار أي التعدي على الجزء الباقي من الحرية الشخصية الذي لم يدخل في القوانين هو عمل من أعمال السيادة ؟

كلاّ فقد قدمت لكم أن سيادة الحكومة مأخوذة من سلطة الأمة ، وليس لأحد من الأمة ولا لمجموعها حق ايذاء الغير بحرمانها من حرية التصرف في ماله ، ولا حرية الكسب في غير الحدود المتفق عليها في القوانين .

(1) Sovereignty

تعلمون من هذا ، بل تعلمون بالبداهة من قبل ، أن الحرية الشخصية أنفس ما يجب الاحتفاظ به ، وان عمل الحكومة يوم الصلاة ، ويوم المحمل باقفال تلك القهاوي لا يدخل تحت نص من نصوص ، القانون ولا هو من أعمال السيادة ، بل هو تجاوز لحد القانون يجب الاحتجاج عليها فيه حتى لا يكرر بعد اليوم .

خلاصة الموضوع

أيها السادة : أخلص من هذه المقدمات الطويلة — وأنا أستميحكم العفو عن اضطراري للاطالة في شرحها كما أقدم اليكم عظيم الشكر على حسن الاصغاء اليّ — هذه النتيجة الآتية :

أولاً — ان الحكومة النيابية هي الحكومة الوحيدة اللازمة لترقية الأمة . وان الأمة تعضد مجلس شورى القوانين في طلب الدستور .

ثانياً — ان الحكومة بمقاومتها للحركة الدستورية وتعدّيها على الحرية الشخصية تتجاوز حدود القانون، وحدود رضا الأمة، ولذلك يجب الاحتجاج عليها .

فهل أنتم لطلب الشورى معضدون ، وعلى تصرُّف الحكومة محتجون ؟